مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة *القصيم*، المجلد (٥)، العدد (٢)، ص ص ٦٥٧-٧٠٦، (رجب ١٤٣٣هـ ./ مايو ٢٠١٢)

قضاة الحجاز: كما يعكسها السجل رقم ١٤ من دفاتر مهمة مصر في الأرشيف العثماني: (رجب ١٢٨٠هـ .- ٥ شوال ١٣٣٠هـ ./ديسمبر ١٨٦٣م-١٧ سبتمبر ١٩١٢م)

سهيل صابان
قسم التاريخ، كلية الآداب
جامعة الملك سعود

(قُدم للنشر في ١٤٣٢/٩/١٨هـ .، وقبل للنشر في ١٤٣٣/١/١٥هـ .)

ملخص البحث. يتناول هذا البحث قضاة الحجاز من واقع أحد سجلات الأرشيف العثماني: في تصنيف دفاتر مهمة مصر وهو السجل رقم ١٤ الخاص ببعض الأمور المالية للحرمين الشريفين، الذي يضم معلومات عن الأموال المخصصة من ميزانية مصر لأمر الحجاز في ثلاثة موضوعات. هي: مخصصات القضاة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومخصصات أمناء موكب الصرة، ومخصصات آغا الخفتان. ويتناول موضوعات أخرى مهمة، جاءت عرضاً فيه. منها: النظام الخاص بالآغاوات في المدينة المنورة ولاسيما بعدما نشبت فيما بينهم بعض المشاكل، وكيفية توزيع تركة الأشراف ممن لم يعقّب في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتقييد قضاتهما في منع تزويج الشريفات من غير الأشراف، وأوامر تعيين بعض شيوخ الحرم النبوي الشريف، ومسألة حمل وإشعال الشمعدان الأول والثاني في المنبر النبوي الشريف.

وقد تميز هذا السجل ببعض الخصائص وهي إيراد أسماء القضاة المعينين في الحجاز ولمدة خمسين سنة، والمبالغ المالية المخصصة لهم سواء من مصر أو من جمارك جدة، وتواريخ تعيينهم في قضاء الحجاز بأوامر سلطانية خاصة، مما يعكس نظرة الدولة العثمانية إلى قضاء الحجاز والاهتمام الذي أولته الدولة به. وأورد البحث قائمة بأسماء قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة وتواريخ تعيينهم ونبذة من السير الذاتية لبعض منهم.

مقدمة

يوجد هذا السجل في الأرشيف العثماني ويتناول في عمومه الأموال المخصصة من ميزانية مصر لأمر الحجاز في ثلاثة موضوعات. هي: مخصصات القضاة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومخصصات أمناء موكب الصرة، ومخصصات آغا الخفتان. ويتناول موضوعات أخرى مهمة، جاءت عرضاً فيه. منها: النظام الخاص بالآغاوات في المدينة المنورة ولاسيما بعدما نشبت فيما بينهم بعض المشاكل، وكيفية توزيع تركة الأشراف ممن لم يعقّب في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتقييد قضاتهما في منع تزويج الشريفات من غير الأشراف، وأوامر تعيين بعض شيوخ الحرم النبوي الشريف، ومسألة حمل وإشعال الشمعدان الأول والثاني في المنبر النبوي الشريف التي نتجت بسبب خلاف فيمن يقوم بإيقادها من بين المسؤولين الكبار في المدينة المنورة.

والحقيقة التي تبين للباحث بعد دراسته لهذا السجل الاهتمام بتدوين كل الأحكام الصادرة من الباب العالي إلى الولايات المعنية بأمر الحجاز، واتباع أسلوب إداري حازم في ذلك. وهو الأمر المميز للدولة العثمانية في توثيق تاريخها ومنها تاريخ الحجاز. كما ظهرت الدقة المتناهية في تدوين المراسلات إلى الولايات العثمانية. وهذه الدقة موجودة في كل السجلات العثمانية (دفاتر المهمة، دفاتر العينيات، دفاتر الولايات..إلخ). بل إمعاناً في ذلك شرع الباب العالي في تخصيص سجل خاص بأنواع معينة من المراسلات. منها هذا السجل الذي استخدم في تدوين المعلومات الخاصة بالموضوعات المشار إليها ولمدة خمسين سنة كاملة (من ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م إلى ١٣٣٠هـ/١٩١٢م).

وبناءً على ما سبق فقد وجدت معلومات كثيرة في السجل المذكور عن تلك المراسلات الإدارية، لابد لمن يدرس موضوع القضاء في الحجاز من الاطلاع عليها،

ذلك أنه يتناول تحديداً دقيقاً لتاريخ تعيين القضاة، ومثله تاريخ عملهم في هذا القطاع الهام، ومخصصاتهم المالية من ولاية مصر، وأسمائهم، وصيغ الأحكام المرسلة إلى ولاة مصر إضافة إلى معلومات أخرى هامة، كما سبقت الإشارة إليه.

ولابد من الإشارة إلى أن الخط المستخدم في هذا السجل بعضه القليل رقعة، ومعظمه تعليق المشبك. وقد توقفت كثيراً عند بعض النصوص والمصطلحات؛ لصعوبة بعض الخطوط واختلاف الكتبة. لكن الله تعالى يسر ترجمة السجل بالكامل والحمد لله أولاً وآخراً.

دفاتر المهمة في الأرشيف العثماني

دفاتر المهمة هي السجلات التي تتناول أوامر السلطان العثماني إلى مختلف الولايات والأقضية على غرار دفاتر العينيات. غير أنها تختلف عن العينيات من حيث احتواؤها على الأوامر السلطانية المباشرة، التي يطلق عليها أيضاً الأحكام السلطانية. أما العينيات فهي المراسلات الصادرة من الباب العالي (الصدارة العظمى)، قد تضم أوامر وقد تتناول استفسارات عن مختلف الموضوعات التي تهم جهتي المراسلة: الباب العالي والولاية أو القضاء المعني بالمراسلة. ويمكن التمثيل لهذه المراسلات بالمراسلات الجارية الآن بين مختلف الدوائر الحكومية في دولة من الدول. حيث يتم حفظ صورة من المراسلة في ملف الصادر في الدائرة المعنية؛ لتسهيل الرجوع إليها ومعرفة مضمونها إذا اقتضت الحاجة. ونظراً لعدم توافر أجهزة التصوير في ذلك العهد فقد كان الكُتَّاب في الإدارة العثمانية المتمثلة في الباب العالي بإستانبول – ومثلها الدوائر والنظارات الأخرى - يسجلون نسخة من المراسلة الموجهة لولاية ما في سجل خاص يعرف بدفاتر العينيات.

أما الأحكام السلطانية التي تعرف بدفاتر المهمة فقد صنفت تحت اسم "دفتر مهمة" Muhimmedefteri.ونظراً لزيادة عدد تلك الدفاتر فيما بعد فقد رقمت ترقيماً خاصاً دالاً على الفترة التي يتناولها الدفتر، ويمكن الوصول إلى المعلومة المطلوبة من خلال ذلك الدفتر. وعدد دفاتر المهمة في الأرشيف العثماني ٢٦٦ دفتراً تبدأ من سنة ٩٦١ إلى سنة ١٣٢٣هـ ومن سنة ١٥٥٣ إلى ١٩٠٥م[1].

وهناك نوع آخر من الدفاتر المدرجة ضمن دفاتر المهمة، يطلق عليها "دفاتر مهمة مصر". ورمزه في الأرشيف العثماني A.DVNS.MSR.MHM.d وهي الأوامر التي أرسلت إلى ولاية مصر من الباب العالي في إستانبول، تتناول الأمور المتعلقة بمصر والحجاز ونجد. وعدد تلك الدفاتر ١٥ دفتراً، تضم المراسلات حسب التسلسل التاريخي الآتي:

رقم الدفتر	تاريخ بدايته	تاريخ منتهاه	عدد صفحات
الدفتر رقم ١	١١١٩هـ .	١١٣١هـ .	٢٧٩ صفحة
الدفتر رقم ٢	١١٢٩هـ .	١١٢٩هـ .	١٢٨ صفحة
الدفتر رقم ٣	١١٣١هـ .	١١٣٩هـ .	٣٠٠ صفحة
الدفتر رقم ٤	١١٣٩هـ .	١١٤٦هـ .	٢٩٨ صفحة
الدفتر رقم ٥	١١٤٦هـ .	١١٥٦هـ .	٢٧٧ صفحة
الدفتر رقم ٦	١١٥٦هـ .	١١٦٥هـ .	٣٠٠ صفحة
الدفتر رقم ٧	١١٦٥هـ .	١١٧٤هـ .	٣٥٥ صفحة
الدفتر رقم ٨	١١٧٤هـ .	١١٨٩هـ .	٣٨٥ صفحة
الدفتر رقم ٩	١١٨٩هـ .	١١٩٩هـ .	٤٠٠ صفحة
الدفتر رقم ١٠	١١٩٩هـ .	١٢١٧هـ .	٣٩٩ صفحة
الدفتر رقم ١١	١٢١٨هـ .	١٢١٩هـ .	١٩٦ صفحة

(١) للتفصيل في هذا الموضوع انظر: مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ ./٢٠٠٢م. ص ٣٣ وما بعدها

الدفتر رقم ١٢	١٢٢٠هـ .	١٢٤١هـ .	٢٨٦ صفحة
الدفتر رقم ١٣	١٢٤١هـ .	١٢٨٠هـ .	٢٤٥ صفحة
الدفتر رقم ١٤	١٢٨٠هـ .	١٣٣٠هـ .	٧٧ صفحة
الدفتر رقم ١٥	١٢٥٦هـ .	١٣٣٣هـ .	١٥١ صفحة

وكما اتضح من الدفتر رقم ١٤ و ١٥ فإن هناك تداخلاً في تاريخهما، ويمكن للباحثين الاطلاع على تلك الدفاتر من خلال أجهزة الحاسب الآلي المتوافرة في قاعة الباحثين بالأرشيف في إستانبول باستثناء الدفتر رقم ٢. ومما يجدر التنبيه إليه أن الدفاتر ذوات الأرقام ١٣ و ١٤ و ١٥ تضم معلومات مهمة عن قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة وأسمائهم، وتواريخ تعيينهم، ومخصصاتهم المالية من مصر ومن جمارك جدة في مختلف العهود.

ومن جهة أخرى فقد تبين بعد الاطلاع على "دفاتر مهمة مصر" أن مراسلات الباب العالي المتعلقة بالحجاز كانت تتم عن طريق مصر قبل أكثر من خمسين سنة من حملة محمد علي باشا على الحجاز ونجد وبعد ظهور الدولة السعودية الأولى.وهذا لا يمنع وجود مراسلات مباشرة بين ولاية الحجاز وإمارة مكة المكرمة وبين الباب العالي.

خصائص السجل رقم ١٤ من دفاتر مهمة مصر

يقع هذا السجل المحفوظ في الأرشيف العثماني في ٧٧ صفحة من القطع الكبير ويضم ١٩٣ حكماً سلطانياً، صدرت في الفترة من أوائل رجب ١٢٨٠هـ (ديسمبر ١٨٦٣م) وحتى ٥ شوال ١٣٣٠هـ (١٧ سبتمبر ١٩١٢). ورمزه في الأرشيف A.DVNS.MSR.MHM.d.14. وكل الأحكام السلطانية الواردة في هذا السجل باللغة العثمانية. ومن الخصائص التي تميز بها هذا السجل:

١ – وجود معلومات مقتضبة عن تراجم أحوال العاملين في القضاء بمكة المكرمة والمدينة المنورة ممن وردت أسماؤهم في تلك السجلات، ويمكن من خلالها التعرف على فترة عمل كل واحد منهم وتحديد أسمائهم. وهنا لابد من الإشارة إلى الدقة في تأريخ تعيين هؤلاء القضاة. ومن المعلوم أن بدء مباشرتهم للعمل كان في غرة المحرم الحرام من كل سنة، باستثناء الفترة التي تلت عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣- ١٣٢٧هـ/١٨٧٦- ١٩٠٩م)، وفي ثلاثة أحكام فقط؛ حيث صدر الأمر بمباشرتهم للعمل في غرة جمادى الآخرة.

٢ – تدوين أسماء العاملين في أمانة الصرة[٢] وآغا الخفتان[٣] في مواكب الحج من كل سنة. وكان يتم اختيار هؤلاء من العاملين في معية السلطان، سواء بالقصر أو بالديوان. أما أمانة الصرة فكان يتم الاختيار لها من أحد الموظفين العاملين في "غرفة السعادة": المكان الذي يحتفظ فيه بالأمانات النبوية الشريفة. والجدير بالذكر أن كل

---

(٢) الصرة السلطانية: الأموال المرسلة من إستانبول إلى أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة. والاسم مشتق من الصرة أي كيس النقود، حيث كانت الأموال ترسل في أكياس وحقائب مختومة مع قافلة الحج القادمة من إستانبول كل سنة. فيتم توزيع تلك الأموال على أصحابها بموجب قائمة الأسماء المرفق معها، بمعرفة القاضي ومسؤول عن الإمارة – إذا كانت في مكة المكرمة –، ويوضع خط تحت اسم المستلم، دليلاً على استلامه. ثم تعاد القائمة إلى إستانبول. وإذا كانت هناك أسماء جديدة تضاف إلى القائمة في مكان المتوفين أو المتنازلين عن حصتهم، فيستلمون حصتهم في السنة الآتية. للتفصيل انظر: صرة أهالي مكة المكرمة/سهيل صابان.– **الدارة**. – ع٣، س٣٤ (١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م). ص١١٧-١٧٠

(٣) آغا الخفتان: الاسم الذي أطلق على المسؤول عن الخلع، أي أمين الخلع. ووظيفته إلباس الخلعة للأشخاص الذين يحصلون على رتب أو مناصب. ويقصد به هنا المسؤول عن الخلعة التي يتم إرسالها من طرف السلطان إلى أمير مكة المكرمة ومعه كتاب من السلطان إلى الأمير بمناسبة الحج. أشراف مكة المكرمة وأمراؤها في العهد العثماني/إسماعيل حقي أوزون جارشلي؛ ترجمة خليل علي مراد.– بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م.ص ٨٨-٩١

واحد من هؤلاء كانوا يستبدلون في كل سنة ؛ بحيث يقوم بالمهمة في كل سنة شخص آخر غير الذي قام بها سابقاً.

٣ – تقديم مقارنة بالتطور الذي حدث في تقصير المدة التي يقضيها موكب الصرة في الحج ؛ بسبب اختيار الطريق البحري بدلاً من الطريق البري، وذلك بالتوجه بالسفينة من إستانبول إلى بيروت ومنها إلى الشام ثم إلى المدينة المنورة.

٤ – وجود معلومات مقتضبة عما كانت تدفعه ولاية مصر من مخصصات عينية ونقدية من ميزانياتها سنوياً لقضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومخصصات آغا الخفتان وأمين الصرة.

٥ – إيراد تواريخ تنصيب الصدور العظام ووزراء الخارجية في الدولة العثمانية وتواريخ تعيين الولاة العثمانيين في مصر وسوريا وبيروت.

٦ – تتحدد من الأحكام السلطانية الصادرة في هذا السجل فترات عمل شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية ؛ إذ تورد اسم شيخ الإسلام الذي طلب تخصيص مخصصات القضاة المعينين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

بعض الملاحظات المنهجية

١ – يلاحظ أن كل حكم من الأحكام السلطانية يسبقه ذكر لمنصب الوالي المرسل إليه الحكم، مع إيراد ألقابه والأوسمة العالية التي حصل عليها من الدولة، وأسلوب التبجيل المستخدم فيه ؛ ليشعر بمكانته المرموقة لدى السلطان العثماني.

٢ – كان تعيين كل قاض في مكة المكرمة والمدينة المنورة يتم بإصدار أمرين سلطانيين أحدهما: لوالي مصر لاعتماد المخصص المالي للقاضي المعني وإرساله في وقته، والثاني: لوالي الحجاز للعلم به. لكن بعد الحكم الخامس عشر توقف الباب العالي عن إعطاء العلم لوالي الحجاز فصدرت كل الأوامر بعد ذلك لوالي مصر.

٣ – أرسلت مجموعة من أحكام السلطان مباشرة إلى شيخ الحرم النبوي ومحافظ المدينة المنورة، بشأن الآغاوات العاملين في الحرم النبوي الشريف، وضرورة تأديب من لم يتقيد منهم بالنظام الخاص بهم.

٤ – التاريخ المستخدم في السجل هو التاريخ الهجري حيث استخدم فيه تاريخ اليوم والشهر والسنة إلا أنه بدءاً من الحكم الأول وحتى الحكم الرابع عشر لم يشر فيه إلى تاريخ اليوم بل اكتفي بدلاً منه بأواسط الشهر وأوائله. أما الأحكام من الخامس عشر وحتى الثالث والتسعين بعد المائة فقد استخدم التاريخ كاملاً. والجدير بالذكر أن التاريخ الرومي(٤) ذكر في هذا السجل مرة واحدة(٥). كما أن الأصل في إيراد التواريخ أن تكون متسلسلة، إلا أن بعض التواريخ وردت بشكل مخالف للقاعدة؛ حيث ذكر تاريخ متأخر قبل تاريخ متقدم(٦).

٥ – جاءت بعض الأحكام الخاصة بتعيين القضاة مختصرة، باعتبار أن الحكم الذي صدر قبله تناول الموضوع بالتفصيل، فلم تكرر تلك المعلومات في الحكم الذي والاه. واكتفي فيه بالإشارة إلى أنه تم تعيين ما أشارت إليه الوثيقة في قضاء مكة المكرمة أو المدينة المنورة، مع وضع عبارة في أسفل الحكم "طبق الأصل"، أي بحسب الأصل

---

(٤) التاريخ الرومي اسم للتاريخ المستخدم عند العثمانيين منذ عام ١٢٠٥هـ ./١٧٩٠م. ويذكر في الوثائق الرسمية بالسنة المالية. ونظراً لتقيده بالشهور الشمسية واعتبار بداية السنة فيه "شهر مارس" فيطلق عليه أيضاً التاريخ الرومي. والفرق بين هذا التاريخ والتاريخ الميلادي ٥٨٤ سنة. فإذا أضيف له ٥٨٤ سنة، كان التاريخ الميلادي. وإذا طرح من التاريخ الميلادي كان التاريخ الرومي. ولم ينته العمل بالتاريخ الهجري بعد قبول التاريخ الرومي؛ فقد استخدم التاريخان في الأوراق الرسمية؛ بل أحياناً قليلة كان يضاف إليهما التاريخ الميلادي أيضاً. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية/سهيل صابان.– الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ ./٢٠٠٠م. ص ١٣٥-١٣٦.

(٥) الصفحة التاسعة عشرة من السجل.

(٦) الصفحة الواحدة والعشرون من السجل.

المتعارف عليه في إرسال المخصص المالي للقاضي المعني بموجب ما ذكر في الأمر الذي قبله.

٦ — ورد اسم السلطان مراد خان الخامس ابن السلطان عبد المجيد لأول مرة في السجل[٧] ؛ إذ لم يكن متبعاً من قبل ذكر أسماء السلاطين في تلك الأحكام ؛ وإنما كان يشار فيها إلى اسم الصدر الأعظم ووزير الخارجية. ثم بعد ذلك ذكر اسم السلطان عبد الحميد الثاني أيضاً في السجل وذلك في بداية عهده.

٧ — تكرر موضوع انتقال تركة الأشراف إلى المدينة المنورة مرات عدة في السجل، ما يدل على وجود مشكلة وهي انتقالها إلى أشخاص يقيمون في خارج الحجاز، وتركيز الباب العالي على حلها من خلال الإشارة إلى الأوامر السلطانية الصادرة لقضاة الحجاز بضرورة التقيد بها[٨].

٨ — لم يُتّبع في تدوين السجل ترتيبٌ معينٌ، من حيث إرسال الحكم السلطاني إلى الولاة بحيث يكون متضمناً أمر تعيين قاضي مكة المكرمة ثم المدينة المنورة ثم الموضوعات الأخرى. ودوّنت الأحكام في السجل بحسب التسلسل التاريخي، مع بعض الاستثناءات.

الدولة العثمانية والقضاء في مكة والمدينة

أولت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بالقضاء بشكل عام وفي الحجاز بشكل خاص، على الرغم مما أصاب مؤسسة القضاء فيها من رتابة العمل، واستخدام الواسطة في التعيين، واختراقات قانونية في تنفيذ المعاملات وغير ذلك من الانتقادات التي أوردها

---

(٧) الصفحة التاسعة عشرة من السجل.

(٨) ورد موضوع كيفية تقسيم تركات الأشراف في السجل في الصفحات الآتية: ١٦، ٢٠، ٢٢، ٣٩، ٧٢

الباحثون المحدثون في تاريخ القضاء العثماني، ولاسيما في القرون الأخيرة من عهدها[٩].
ومثل ذلك التقرير (المؤرخ في ١٠ صفر ١٣٢٧هـ/٣ مارس ١٩٠٩م) الذي ضم انتقادات عبد القادر أفندي - عضو مجلس المبعوثان العثماني عن المدينة المنورة – لأفعال قضاتها وأعمالهم غير المرضية، وتركيزهم على تحصيل الرسوم الفائضة من مراجعي المحكمة[١٠]، كل ذلك كان دليلاً على ما أصاب مؤسسة القضاء من خلل واختراقات. ولعل صدور الأوامر الكثيرة من الباب العالي لهؤلاء القضاة بعدم تحصيل الرسوم على الدعاوى المرئية في المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة، وعدم استجابة القضاة لها يؤكد على ذلك[١١]. ويبدو أن هذا الأمر هو الذي أدى إلى إقالة قاضي المدينة المنورة مسعود أفندي من منصبه بحسب الأمر الصادر في (٢٢ ربيع الأول ١٣٢٨هـ/٢ إبريل ١٩١٠م)[١٢].

وكما سيظهر من ترجمة سير بعض القضاة ممن حصلنا عليها بعد جهد جهيد[١٣]، فإن القاضي المميز بعلمه ممن عين من قبل في بعض الولايات الهامة بالدولة

---

(٩) حول هذه الانتقادات بشيء من التفصيل انظر:

TanzimatArifesindeKadilik-NaiplikKurumu/HamiyetSezerFeyzioglu,SeldaKilic.-**Ankara universitesiDilveTarih-CografyafakultesiTarihbolumuTarihArastirmalaridergisi**. Vol.24. No.38 (2005).pp.31-53

(١٠) الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.3503/262676

(١١) الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.3645/273320, 3683/276175. DH.MUI.8-5/11

(١٢) الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.81/2

(١٣) هنا لابد من الإشارة إلى أن سجلات القضاة وكل المنتسبين للعلمية (نسبة إلى العلم) كانت تحفظ في أرشيف المشيخة الإسلامية بالسليمانية، التي حلت محلها دار الإفتاء في الوقت الراهن. وقد قام الباحث صادق آلبايراق الذي عمل في ذلك الأرشيف مدة ثماني سنوات بإصدار عمل ضخم عن تراجم رجال العلم في الدولة العثمانية، من واقع ذلك الأرشيف، وتبين أن معظمهم ممن عاشوا في القرنين الأخيرين من حياة الدولة العثمانية. سماه: تراجم أحوال رجال العلمية. وقد طبعتها بلدية إستانبول عام ١٩٩٦م في فترة رئاسة رئيس وزراء تركيا الحالي رجب طيب أردوغان لها.

هو الذي كان يتم تعيينه في منصب القضاء بمكة المكرمة والمدينة المنورة. ولابد للتعيين في هذا المنصب من توافر شروط عدة، وعلى رأسها أن يكون متخرجاً من مدرسة النواب[١٤] التي سميت فيما بعد بمدرسة القضاة[١٥] أو اجتاز اختبارها. كما اتضح من سير بعض القضاة المعينين في الحرمين الشريفين أنهم عملوا في قضاء ولاية مركزية مثل القدس الشريف ودياربكروبورصه. وكان بعضهم أعضاء في لجان تفتيش المؤلفات الإسلامية وتدقيقها بإستانبول، وكانوا حاصلين على الأوسمة والرتب العلمية المرموقة.

وقد رغب بعض القضاة العمل في مكة المكرمة، إلا أن الباب العالي وبعدَ النظر في سيرهم الذاتية رفض طلباتهم، كما أفادت بذلك وثيقة صادرة في (١١ رجب ١٣٠٨هـ/١٩ فبراير ١٨٩١م)؛ حيث أفادت أن الطلب الذي تقدم به عثمان أفندي —

---

(١٤) ولهذا السبب فقد أطلق على القاضي لقب النائب، نسبة إلى تخرجه من مدرسة النواب، وذلك حتى عام (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م) والتي حول فيه اسم المدرسة إلى مدرسة القضاة.

Son DevirOsmanliUlemasi/SadikAlbayrak.- Istanbul: BuyuksehirBelediyesi, 1996:1/37

وذكر الباحث الآتي ذكره أن اسم النائب جاء من كون بعض القضاة كانوا يعينون في مكان عملهم البعيد شخصاً آخر، ينوب عنهم في منصبهم، ولذلك أطلق عليه اسم النائب.

OsmanliDevletindeMahkemelerveKadilikMuessesesineDairLiteraturTahliliveBibliyografya/EkremBugra Ekinci.- **TurkiyeArastirmalariLiteraturdergisi**.- Vol.3, No.5 (2005).pp.417-439

ويخطئ من يطلق هذا اللقب — من الألقاب العثمانية – على غير القاضي في تلك الفترة.

(١٥) افتتحت هذه المدرسة عام (١٢٧٠هـ/١٨٥٤م) في عهد السلطان عبد المجيد (١٢٥٥-١٢٧٧هـ/١٨٣٩-١٨٦١م) من قبل شيخ الإسلام محمد عارف أفندي (١٢٠٥-١٢٧٥هـ/١٧٩١-١٨٥٩م) بجوار السليمانية في إستانبول، باسم معلمخانهء نواب (دار تعليم النواب). وكان يتم فيها تدريس الفقه والصكوك والفرائض. وتحولت المدرسة عام (١٣٠٢هـ/١٨٠٥م) إلى مدرسة النواب، ثم في (٩ ذي الحجة ١٣٢٧هـ/٢٢ ديسمبر ١٩٠٩م) تحول اسمها إلى مدرسة القضاة. Son DevirOsmanli Ulemasi:1/37

القاضي السابق في إسبارطه – رُفض ؛ وذلك بسبب عدم تأهله العلمي والعملي للقيام بأداء المهمة على الوجه المطلوب[١٦].

وبناءً على ظروف ولاية الحجاز والمشكلات التي كانت تطرأ بين الفينة والأخرى فيها ، وضرورة أن يكون القاضي على مستوى المسؤولية إضافة إلى التطورات التي حصلت في الدولة العثمانية فقد بات تعيين القضاة لمكة المكرمة والمدينة المنورة على درجة عالية من التأهيل العلمي شرطاً لهذا التعيين. إذ إننا نجد بدءاً من الحكم المائة والثامن والخمسين الصادر في (١٩ رجب ١٣٢٠هـ/٢١ أكتوبر ١٩٠٢م)[١٧] تعيين قضاة الحرمين الشريفين ممن حصلوا على إحدى الأوسمة المرموقة في الدولة. منها وسام[١٨] الحرمين الشريفين[١٩] أو وسام البلاد[٢٠] الخمسة[٢١] أو وسام

(١٦) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.48/36

(١٧) الصفحة ٦٣-٦٤ من السجل.

(١٨) الوسام هو السمة: هو ما يعلّق على صدر من أحسن عملاً؛ مكافأة له عليه. المعجم الوسيط/إبراهيم أنيس وزملاؤه.- ط٢.- القاهرة: دار إحياء التراث العربي، (د.ت): ١٠٣٢/٢. وهو العلامة الدالة على من قدّم خدمة للدولة، ولها درجات عدة. كما أطلق الوسام – وبلفظه التركي: نيشان – في الدولة العثمانية على توقيع السلطان، وعلى الطغراء، والأمر السلطاني وغيرها من المعاني.
OsmanliTarihDeyimleriveTerimleriSozlugu/Mehmet ZekiPakalin.- Istanbul: MEB.1993: 2/694

(١٩) وسام الحرمين الشريفين: وسام علمي تشريفي مرموق. كان الحاصل عليه يمنح العمل في الحرمين الشريفين بعد التوجيه بفترة.
OsmanliTarihLugati/MidhatSertoglu.-Istanbul: EnderunKitabevi, 1986.sy.138

(٢٠) وسام البلاد الخمسة: هو الوسام الذي يمنح لقضاة خمس بلاد، هي: مصر، الشام، أدرنه، بورصهوفلييه. المرجع السابق. ص ٥٢

(٢١) الصفحة الرابعة والستون من السجل.

إستانبول(٢٢). إذ أنه من المعروف أن من يعين قاضياً لمكة المكرمة أو المدينة المنورة كان يمنح الدرجة الثالثة من الوسام العثماني(٢٣) أو المجيدي(٢٤) بمجرد تعيينه لهذا المنصب(٢٥). بينما نجد فيما بعد التاريخ المذكور تم تعيين القضاة ممن لديهم الوسام العثماني من الدرجة الثانية، مما يعني تعيين الأكثر كفاءة في هذا المنصب بدءًا من التاريخ المشار إليه في الحكم السلطاني المذكور.

قراءة في أهم ما ورد في السجل عن قضاة الحجاز

ورد في السجل بعض القرارات التي كانت تتخذ من الحكومة العثمانية في التعامل مع تعيين القضاة والتأكد من مباشرتهم لأعمالهم. فقد تبين من خلال توجيه

---

(٢٢) وسام إستانبول: هو وسام قضاء إستانبول. كان يمنح لمن يتوجب تعيينه قاضياً لإستانبول. فإن لم يكن قضاؤها شاغراً كان يمنح لمن يستحق التعيين في قضائها حتى لو لم يعين فيها، وذلك كرتبة علمية لصاحبها الذي كان في المراسم الرسمية للدولة يجلس بجانب القاضي الفعلي لإستانبول. OsmanliTarihLugati/Ibid.p.164

(٢٣) الوسام العثماني: أحدث ها الوسام في عهد السلطان عبد العزيز ابن السلطان محمود الثاني (١٢٧٧-١٢٩٣هـ ./١٨٦١-١٨٧٦م) في شهر ذي الحجة من عام ١٢٨٧هـ ./١٨٦٢م وكان على أربع درجات: الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة. OsmanliTarihDeyimleriveTerimleri Sozlugu.Ibid:2/695

(٢٤) الوسام المجيدي: أُحدث هذا الوسام في الدولة العثمانية في عام ١٢٦٨هـ ./١٨٥١م، نسبة إلى السلطان عبد المجيد ابن السلطان محمود الثاني (١٢٥٥-١٢٧٧هـ ./١٨٣٩-١٨٦١م). وكان على خمس درجات: الأولى، والثانية والثالثة والرابعة والخامسة إضافة إلى الوسام المجيدي المرصع.
Osmanlilarda Nisan veMadalya/T.NejatEralap [Turkler/YeniTurkiyeAnsiklopedisi .-Ankara: 2002: 13/683-686]; OsmanliTarih Lugati.Ibid.sy.237

(٢٥) من ذلك على سبيل المثال: منح القاضي محمد صالح أفندي الوسام المجيدي من الدرجة الثالثة؛ بسبب تعيينه قاضياً لمكة المكرمة (عام ١٢٨٢هـ ./١٨٦٥م)، ومنح القاضي عبد القادر أفندي الوسام المجيدي من الدرجة الثالثة في العام ذاته بسبب تعيينه قاضياً للمدينة المنورة. حيث صدر الحكم السلطاني في ذلك في (٢٠ صفر ١٢٨١هـ ./٢٥ تموز ١٨٦٤م). الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.306/64

الحكم السلطاني المباشر إلى بعض القضاة بالتوجه إلى مقر عمله الجديد ؛ لأن القاضي المعين فيه توفي قبل توجهه إلى الحجاز. وبناءً عليه فقد أبلغ الباب العالي للقاضي الجديد من خلال رسالة مباشرة إليه بأنه عين مكان القاضي المتوفى. مثل القاضي محمد زهدي أفندي الذي توفي قبل توجهه إلى مكة المكرمة. وقد صدر أمر تعيينه في (١٢ شوال ١٣١٦هـ/٢٢ فبراير ١٨٩٩م) ؛ ليكون قاضياً لها. ثم صدر الحكم (في ٨ ذي القعدة ١٣١٦هـ/١٩ مارس ١٨٩٩م) بتعيين محمد فؤاد أفندي قاضياً لمكة المكرمة بدءاً من (غرة المحرم الحرام ١٣١٧هـ/١٢ مايو ١٨٩٩م)[٢٦].

كما تبين من السجل ولأول مرة، إبقاء قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة في منصبيهما. وهما : محمد هاشم أفندي ومحمد راشد أفندي، اللذين عملا سنتين : ١٣١٩هـ و١٣٢٠هـ (١٩٠١- ١٩٠٢م)[٢٧].وهذا يخالف القاعدة العامة في عمل القضاة لمدة سنة واحدة في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة. ولم يتكرر ذلك بحسب المعلومات الواردة في السجل إلا مع قاضي المدينة المنورة مسعود أفندي[٢٨] الذي عمل سنتين (١٣٢٧- ١٣٢٨هـ/١٩٠٩- ١٩١٠م) فيها دون الإشارة إلى الإبقاء في هذا المنصب. حيث صدر الحكم السلطاني بالتعيين وكأنه قاض جديد[٢٩].

---

(٢٦) الصفحة الثامنة والخمسون والتاسعة والخمسون من السجل.

(٢٧) الصفحة الواحدةوالستون والثالثة والستون من السجل.

(٢٨) على الرغم من عدم إصدار الحكم السلطاني بالإبقاء على وظيفته على غرار ما صدر سابقاً، فإن الحكم الصادر نص على تعيينه في هذا المنصب، وليس الإبقاء. إلا أنه اتضح من وثيقة مؤرخة في (٢٢ ربيع الأول ١٣٢٨هـ ./١٥ مايو ١٩٠٦م) أنه أقيل في هذا التاريخ من منصبه. الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MUI.81/2

(٢٩) الصفحة السبعون والواحدة والسبعون من السجل.

وورد في السجل تحديد فترة البقاء في منصب القضاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة التي تؤهل صاحب هذا المنصب لتولي قضاء استانبول؛ إذ أظهر السجل تحديد فترة عمل هؤلاء القضاة بسنة واحدة، إلا استثناءً لقاضيين في الفترة التي تناولها السجل. إذ ينتقل هؤلاء القضاة بعد سنة إلى أماكن أخرى. ومن المعلوم أن قضاء إستانبول كان أهم قضاء في الدولة العثمانية؛ بعدّه قضاء عاصمة الدولة المترامية الأطراف. وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنه لم تكن الدولة لتعيّن أحداً في هذا المنصب ما لم يخدم قضاء مكة المكرمة أو المدينة المنورة لمدة سنة. وقد ذكر أحد الباحثين أن الهدف من اشتراط الدولة على من يصبح قاضياً لإستانبول بضرورة العمل في مكة المكرمة أو المدينة المنورة حتى يتوسع علمه؛ إذ إنهما ملتقى علماء المسلمين، ولهذا السبب فإن منصب القضاء في الحرمين الشريفين أعلى درجات القضاء في الدولة قبل قاضي إستانبول الذي كان يرأس قضاة الدولة أجمعين[٣٠].

لكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام: لماذا حددت الدولة عمل قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة بسنة واحدة؟ الحقيقة أن رسالة سلطانية وردت لأمير مكة المكرمة في (١٠ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ/٢٩ يونيو ١٨٧١م) - الذي طلب من الباب العالي تمديد مدة عمل قاضي مكة المكرمة – تبين ذلك بوضوح؛ إذ ذكر فيها: "إن القضاء في الحرمين الشريفين لا يعدّ وظيفة فحسب؛ بل إنه بالنظر لكون القضاة الكبار المعزولين من البلاد الخمسة[٣١] مضطرين للتوجه إلى هناك بالفعل للحصول على الرتبة بعد أداء فريضة الحج والعمل قاضياً ثم العودة [أي إلى إستانبول]. وتمديد هذه المدة

(٣٠) شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانيـ ـة/محمـ ـد عبـ ـد اللطيـ ـف هريدي.– القاهرة: دار الزهراء، ١٤١٠هـ /١٩٨٩م. ص ٣٢

(٣١) وهي: مصر والشام وأدرنه وبورصهوفليبه.

يعني حرمان القضاة المذكورين من الرتبة والمنصب، وكذلك من أداء فريضة الحج التي يؤدونها بتلك المناسبة.."[٣٢].

كما أكد على ذلك أحد الباحثين بأن الدولة أرادت فتح المجال أمام القضاة الآخرين الذين كانوا ينتظرون دورهم في هذا المنصب ولاسيما أن التعيين في قضاء إستانبول يتطلب العمل في مكة المكرمة أو المدينة المنورة، كما أنها رغبت عدم فتح المجال أمام القضاة للتعرف على أهالي البلد، وتوثيق العلاقات معهم[٣٣]؛ حتى لا يؤثر ذلك على عملهم الذي كان يتطلب إحقاق الحق وعدم مجاملة أحد في القضايا المعروضة عليهم.

كما يتبادر إلى الذهن سؤال آخر فحواه: هل كل الذين أشار إليهم السجل من القضاة المعيّنين في مكة المكرمة أو المدينة المنورة قد توجهوا فعلاً إلى مقر عملهم، وباشروا فيه العمل في القضاء؟ على الرغم من إيراد السجل لأسماء هؤلاء القضاة، إلا أنه أثناء البحث في سيرهم الذاتية تبين أن بعضاً منهم لم يتوجه إلى مقر عمله. ومع أن السجل لم يورد أسماء هؤلاء، إلا أن وثائق أخرى أشارت إليهم. فالقاضي يوسف صدقي أفندي[٣٤] الذي عين في قضاء المدينة المنورة ليعمل فيه (بدءاً من غرة المحرم

---

(٣٢) مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز: مكة المكرمة والمدينة المنورة: في الفترة من ١٢٨٣ إلى ١٢٩١هـ ./ترجمة وتعليق سهيل صابان.- جدة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢٥هـ ./٢٠٠٤م. ص ٢٦٢

(٣٣) OsmanliDevletindeMahkemelerveKadilikMuessesesineDairLiteraturTahlilive Bibliyografya.Ibid.417-439

(٣٤) يوسف صدقي أفندي، عمل قاضياً لولاية هكاري (عام ١٣٠٥هـ ./١٨٨٨م). وأفادت وثيقة صادرة في (٢١ جمادى الآخرة ١٣١٢هـ ./٢٠ ديسمبر ١٨٩٤م) أنه عمل مفتياً لماردين، كما عمل عضواً في لجنة تدقيق المؤلفات بإستانبول. وعلى الرغم من تعيينه في قضاء المدينة المنورة، إلا أنه لم يتوجه إليها. وقد توفي (قبل ٤ صفر ١٣٢٠هـ ./١٢ مايو ١٩٠٢م) الأرشيف العثماني، تصنيف

١٣١٢هـ/٥ يوليو ١٨٩٤م) لم يتوجه إلى المدينة المنورة، كما تفيد بذلك سيرته الذاتية، فعين بدلاً منه مصطفى حجابي أفندي[٣٥] الذي منح الوسام العثماني من الدرجة الثالثة؛ بسبب هذا التعيين[٣٦].

ومما يجدر ذكره في هذا المقام وبالنظر للسير الذاتية للقضاة المعيّنين في الحرمين الشريفين، لم يتبين للباحث تعيين قاض عربي فيهما في الفترة التي تناولتها الدراسة بعدّهم يعرفون اللغة العربية ويلمون بأوضاع الأهالي في المنطقة أكثر من قاض يأتي من إستانبول؛ إذ وجد قضاة عرب عملوا في المناطق الأخرى من شبه الجزيرة العربية. منهم على سبيل المثال: محمد سعيد اللاذقي الملقب بالأزهري؛ الذي عمل في اليمن والبصرة وجدة والموصل وغيرها من الألوية والولايات قاضياً مركزياً، ما يعني أنه كان مؤهلاً تأهيلاً علمياً مناسباً للتعين في هذا المنصب. لكنه لم يعين في مكة المكرمة أو المدينة المنورة[٣٧].

مخصصات قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة

إن صدور الحكم السلطاني لوالي مصر بتخصيص الكمية المعتادة من القمح كل سنة لقاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة قبل توجههما إلى الحجاز بشهور عدة،

=

DH.MKT.1527/79. Y.MTV.92/40, 180/179. Y.PRK.BSK.37/60, 39/6, 65/90. BEO.1593/119430, 1602/120089, 1616/121145, 1766/132402, 1846/138392. I.ILM.3/1318.S-1, 3/1319.Za-1, I.TAL.3/1319.Za-72

(٣٥) بناءً على الحاشية السابقة التي أفادت – من واقع الوثائق العثمانية – أن يوسف صدقي أفندي لم يتوجه إلى قضاء المدينة المنورة، فقد أفادت وثيقة أخرى (وتاريخها ١٢ صفر ١٣١١هـ ./٢٤ أغسطس ١٨٩٣م) أن مصطفى حجابي منح الوسام العثماني من الدرجة الثالثة بناءً على تعيينه قاضياً للمدينة المنورة. الأرشيف العثماني، تصنيف I.TAL.29/1311.S-108

(٣٦) راجع الرقم ٣١ التسلسلي في قائمة أسماء قضاة المدينة المنورة من هذا البحث.

(٣٧) وقد عمل في القضاء من عام (١٢٨٢هـ ./١٨٦٥م) وحتى العام (١٣١٨هـ ./١٩٠٠م). حيث توفي في الموصل وهي آخر ولاية عمل بها. Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:3/320

لدليل واضح على الاهتمام الذي كان يوليه السلطان لقاضيي الحرمين الشريفين. كما أن الأحكام السلطانية الخاصة بقضاة الحرمين الشريفين توحي بأهمية القضاء فيهما، وبأن السلطان هو حامي قضاتهما. وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين بقوله: ولا شك أن المرسوم السلطاني الخاص بتعيين كل من قاضي مكة وقاضي المدينة يدل دلالة واضحة على توفير الدولة لهؤلاء وعنايتها بهم(٣٨). ويضاف إلى ذلك أن الباب العالي كان يرسل بخطاب إلى أمير مكة المكرمة ووالي الحجاز، يذكر فيه بأنه تم تعيين قاض لها وأنه قد غادر إستانبول متوجهاً إليها، ويطلب منهما إبراز الاهتمام اللازم به(٣٩).

بيّن السجل - من بدايات الأحكام سلطانية فيه وحتى نهاياته — أن المخصص المالي لكل من قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة من ميزانية مصر سنوياً بلغ ثلاثمائة وستة وستين أردباً(٤٠) من الحنطة، إن أراد تسلمها عيناً وإن أراد تسلم بدلها نقداً

---

(٣٨) شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانية. مرجع سابق. ص٣٣

(٣٩) كما اتضح ذلك من الخطاب المرسل إلى أمير مكة المكرمة ووالي الحجاز في (٢٠ ربيع الأول ١٢٨٣هـ ./الأول من أغسطس ١٨٦٦م) بشأن القاضي محمد أفندي وضرورة الاهتمام به. مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الأرشيف العثماني: دفتر العينيات رقم ٨٧٣ (١٢٨٣-١٢٩١هـ ./١٨٦٦-١٨٧٥م/ترجمة وتعليق سهيل صابان.- الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ ./٢٠١٠م. ص ٩

(٤٠) الأردب: أصله إردب (بكسر الألف)، نوع من الموازين التي استخدمت في مصر والحجاز. فالذي في مصر يساوي ١٢٠ أوقية. أما الذي في الحجاز فيتغير بين ١٠٠ و١٢٠ أوقية. وكان يساوي تسعة أكيال حسب الكيل الإستانبولي القديم. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. مرجع سابق. ص ٢٨. وهو يساوي أربعة وعشرين صاعاً. المعجم الوسيط/إبراهيم أنيس وزملاؤه.-ط٢.- القاهرة: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٣م:١٣/١ والأردب الواحد يساوي عند الجمهور ٤٨،٩٦

بسعرها الرائج، مع أربعة آلاف ومائة وثمان وثمانين بارة[٤١] أجرة السفينة والنقل. وهذا المخصص لكل قاض من قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة لم يتغير من بداية السجل وحتى نهايته.

وإضافة إلى ما ورد في السجل من أحكام سلطانية بشأن مخصصات قضاة الحرمين، فإن وثائق الأرشيف المنثورة في مختلف التصنيفات، تورد الأوامر السلطانية الأخرى إلى المسؤولين في مختلف التواريخ بإرسال مخصصات القضاة في وقتها، والتأكيد على عدم تأخيرها، كما تشير إلى مخصصاتهم الأخرى من الدولة. منها: مخصصات من المالية، وأخرى من الأوقاف، وثالثة من ميزانية الحرمين الشريفين[٤٢].

والحقيقة أن تأكيد الباب العالي على أوامره السابقة لولاية مصر بتأدية مخصصات القضاة، تدل على تباطؤها – في بعض الأحيان - في الاستجابة لتلك الأوامر، وعدم تأديتها في الوقت المناسب طيلة ذلك العهد. من ذلك على سبيل المثال: الأمر الصادر إلى خديوية مصر بتأدية رواتب قاضي مكة المكرمة محمد أفندي[٤٣]،

=كيلو غراماً، وعند الحنفية: ٧٨ كيلو غراماً. المكاييل والموازين الشرعية/علي جمعة محمد.- ط٢.- القاهرة: دار القدس، ١٤٢١هـ ./٢٠٠١م. ص ٣٩

(٤١) باره: الاسم العام للنقد أو الفلوس والدراهم. وهو في الأصل نقد معدني مضروب في عهد السلطان مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٤٩هـ ./١٦٢٣-١٦٤٠م) كان أكثر بقليل من خمسة قراريط. وكان القرش الواحد في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ ./١٨٠٨-١٨٣٩م) يساوي أربعين باره. والباره الواحدة ثلاث آقجات، والآقجه الواحدة ثلاثة بول (أي طابع). المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. مرجع سابق. ص ٥١

(٤٢) منها على سبيل المثال انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف
C.ADL.33/1984. I.DH.565/39364. A.MKT.MHM.390/32.

(٤٣) الأرشيف العثماني، تصنيف MF.MKT.65/18

والأمر الصادر بتأدية مخصصات قاضي مكة المكرمة[٤٤]. وكذلك الطلب الذي رفعه قاضي مكة المكرمة عبد الله صائب أفندي إلى الباب العالي في (١٦ شوال ١٣١٠هـ/٣ مايو ١٨٩٣م) بتأدية مخصصاته من مصر[٤٥]، على الرغم من مباشرته للعمل في (غرة المحرم ١٣١٠هـ/٢٦ يوليو ١٨٩٢م)، كما يتضح ذلك من القائمة الواردة في هذا البحث.

وفيما يلي صيغة الحكم السلطاني الصادر لوالي مصر بهذا الخصوص

وسوف يورد الباحث صيغة من بداية السجل وأخرى من نهايته ؛ ليتبين مدى التغيير الذي حصل فيهما :

"[الحكم السادس] لمعالي وزيري إسماعيل باشا الحائز رتبة الصدارة الجليلة بالفعل، والمعين والياً على مصر حاملاً الوسام العثماني المرصع والمجيدي، دام إجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله.

لقد صدر أمرنا الشريف بتوجيه قضاء مكة المكرمة - شرفها الله تعالى إلى يوم الآخرة – لمولانا محمد صالح - زيدت فضائله - ، وهو من الموالي الفخام، وذلك على أن يتسلمه من غرة المحرم من عام ألف ومائتين وثمانين. وبما أنه قد خصص من القديم لقضاة مكة المكرمة من ميزانية مصر سنوياً ثلاثمائة وستة وستون أردباً من الحنطة، إن أراد تسلمها عيناً وإن أراد تسلم بدلها نقداً، مع أربعة آلاف ومائة وثمان وثمانين بارة أجرة نقل بالسفينة. وقد ذكر المشار إليه أنه بالنظر لكون المخصص المذكور قد أدي لأسلافه، فقد طلب إصدار أمرنا الشريف ليحصل على مثله. ولدى مراجعة القيود تبين صدور أمرنا الشريف في السنوات السابقة بمنح المخصص المذكور لمن عين

(٤٤) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.A.7/46

(٤٥) الأرشيف العثماني، تصنيف Y.PRK.UM.26/100

قاضياً لمكة المكرمة. وبما أنك معالي وزيرنا وال على مصر، فقد أصدرنا أمرنا الشريف جليل القدر في ديواننا السلطاني بمنح المشار إليه المخصص المذكور، وأرسلناه صوبكم. وبناءً عليه فالمطلوب منكم إرسال المخصص المذكور البالغ ثلاثمائة وستة وستين أردباً من الحنطة إليه، إما عيناً أو بدلاً مع دفع مصروف السفينة والنقل، وبذل الجهد والهمة في ذلك. أواسط رجب[١٢٨١ هـ /أواسط ديسمبر ١٨٦٤ م]"[٤٦] فهذه هي الصيغة التي استخدمت في بدايات السجل، والتي أشارت بشكل واضح إلى تعيين القاضي بدءاً من المحرم القادم، واسمه، والكمية المخصصة له من الحنطة، وكيفية استلامه لها، عيناً أو نقداً، وتوصيلها إليه في مكة المكرمة أو المدينة المنورة من خلال دفع أجرة النقل.

أما الصيغة المستخدمة في نهايات السجل فهي:

"[الحكم المائة والثاني والتسعون] لمعالي وزيري عباس حلمي باشا الحائز رتبة الصدارة الجليلة، وخديوي مصر في الوقت الراهن، حائزاً وحاملاً وسام الامتياز والوسام العثماني المرصع والمجيدي، دام إجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره وإقبال.

لقد تم تعيين أقضى قضاة المسلمين أولى ولاة المؤمنين معدن الفضل واليقين مولانا عمر فخر الدين مكي - زيدت فضائله - ، قاضياً لمكة المكرمة شرفها الله تعالى إلى يوم الآخرة، على أن يتسلمه من غرة المحرم الحرام من عام ألف وثلاثمائة وواحد وثلاثين. وبناءً على أن من يتولى القضاء في مكة المكرمة له مخصصات من ميزانية مصر من القديم، فقد طلب مولانا المشار إليه إصدار أمرنا السلطاني على غرار سابقيه، وذلك بتأدية ثلاثمائة وستة وستين أردباً من الحنطة إليه من ميزانية مصر مع دفع مبلغ أربعة آلاف ومائة وثمان وثمانين باره أجرة النقل والسفينة، إليه، كما أبلغنا بذلك شيخ إسلام ومفتي الأنام، أعلم العلماء المتبحرين أفضل الفضلاء المتورعين

---

(٤٦) الصفحة الرابعة من السجل.

ينبوع الفضل واليقين الحامل لوسام الامتياز والوسام العثماني والمجيدي من الدرجة الأولى مولانا محمد جمال الدين أفندي آل خالد أفندي – أدام الله تعالى فضائله – إن أراد [أي القاضي] عيناً أو نقداً بحسب سعرها الرائج في مصر. ولدى النظر في السجلات فقد تبين أن مخصصات قاضي مكة المكرمة من ميزانية مصر كل سنة بحسب الكمية المذكورة وذلك بموجب أوامرنا الشريفة. وبناءً عليه فقد أصدرنا أمرنا الشريف، جليل القدر إليك وأنت والينا المذكور، المتضمن تأدية ثلاثمائة وستة وستين أردباً من الحنطة أو المبلغ المذكور لمولانا المشار إليه، وكذلك تأدية أجرة السفينة كاملة وتسليم المبالغ إلى الشخص الذي يعينه القاضي على غرار السنوات السابقة، وأرسلناه إليكم. وبناءً على مقتضى أمرنا العالي فإذا وصل إليك فلتقم بتأديته إليه على الوجه المشروح بعاليه، وتبذل جهدك في ذلك. ٥ شوال ١٣٣٠هـ/١٦ سبتمبر ١٩١٢م] جرت المقابلة"[٤٧].

وكما اتضح من الحكمين السلطانيين فإن الصيغة لم تتغير من حيث المخصص المالي المخصص للقاضي، وإنما تغير في إضافة اسم شيخ الإسلام إلى الصيغة القديمة، بأنه هو الذي أبلغ الباب العالي بتعيين القاضي المشار إليه في هذا المنصب ومنحه مخصصاته المذكورة. ومن هنا فإنه بدءاً من الحكم الخامس والسبعين الصادر في (٦ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/٢٤ فبراير ١٨٨٢م)[٤٨] وحتى نهاية الأحكام السلطانية التي ضمها السجل، أصبح شيخ الإسلام هو الذي يطلب تعيين القاضي، وتخصيص المخصصات المالية له، كما تبين بمقارنة النموذجين السابقين. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن المخصص كان يطلب للقاضي قبل توجهه إلى الحجاز بفترة طويلة، أي بعد تعيينه

---

(٤٧) الصفحة السادسة والسبعون من السجل.

(٤٨) الصفحة الواحدة والثلاثون والثانية والثلاثون من السجل.

مباشرة. وهذا التعيين في العادة يتم قبل ستة أشهر من مباشرة القاضي لعمله على أقل تقدير، وإن كان هناك بعض الاستثناءات[٤٩].

ومما يجدر ذكره هنا ما تبين من بعض الوثائق العثمانية أن شيخ الإسلام كان يطلب من الباب العالي إصدار الأمر السلطاني بمنح الدرجة الثالثة من الوسام المجيدي إلى قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة. كما حصل مع القاضيين المعيّنين لعام (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م)؛ حيث "رد الباب العالي على طلب شيخ الإسلام بالإيجاب وأرسل الأمر المقتضي إلى وزارة المالية باعتماد توجيه الوسام المجيدي من الدرجة الثالثة لكل من قاضي مكة المكرمة صاحب الفضيلة عبد الله محب أفندي آل إسماعيل بك السيروزي، وقاضي المدينة المنورة صاحب الفضيلة السيد محمد أبو الخير أفندي آل عبد الرحيم أفندي بموجب إشعار المشيخة الإسلامية مع الإشارة إلى أن الأمر صدر في (٢٢ ربيع الأول ١٢]٨٥هـ/١٢ يوليو ١٨٦٨م]"[٥٠].

وإضافة إلى مخصصات القضاة من مصر، كان لقاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة مخصص مالي نقدي سنوي من جمارك جدة[٥١] كما بين ذلك السجل من خلال الأحكام السلطانية المباشرة إلى ولاة الحجاز. من ذلك على سبيل المثال الحكم الذي

(٤٩) الصفحة الثامنة والخمسون والتاسعة والخمسون من السجل.

(٥٠) الأرشيف العثماني، تصنيفA.MKT.MHM.413/65

(٥١) جمارك جدة من الموضوعات الجديدة بالبحث من واقع الوثائق الكثيرة المحفوظة في الأرشيف العثماني، ولا سيما إدارتها وكيفية طرحها للالتزام، وأنواع البضائع الواردة إليها، وارتباط الجمارك الأخرى في المنطقة بها. مثل جمارك اليمن والمصوع وسواكن، ومخصصات الأشراف والقضاة منها، والتقارير التي كتبها التاجر الروسي قسطنطين زخاروف عن جمارك جدة. من ذلك انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف I.MVL.425/18661,412/17961,491/22219.A.MKT.NZD.299/22.A.MKT.MVL.112/95. AMKT.MHM.202/102.A.MKT.UM.292/58.HR.MKT.236/66,248/51.HR.HMS.ISO.159/37, 159/42, 159/43, 159/44, 164/21

أصدره السلطان إلى والي الحجاز محمد وجيهي باشا[٥٢] (في أواسط رجب ١٢٨١هـ/١٤ ديسمبر ١٨٦٤م) بتأدية المبالغ المخصصة من جمارك جدة لقاضي المدينة المنورة مولانا السيد عبد القادر أفندي، البالغة سنوياً أحد عشر ألفاً ومائتين وخمسين قرشاً[٥٣].[٥٤] ومثل ذلك الحكم السلطاني الصادر إلى الوالي المشار إليه (في ٢٨ رجب ١٢٨٣هـ/٦ ديسمبر ١٨٦٦م) بشأن مخصص قاضي مكة المكرمة مولانا السيد محمود بك آل علي راتب[٥٥]. وقد أوردت وثائق أخرى بالأرشيف العثماني معلومات عن هذا المبلغ، وأنه لم يتغير منذ فترة طويلة[٥٦] وأن إعطاء هذا المبلغ من جمارك جدة استمر حتى أواخر العهد العثماني[٥٧].

---

(٥٢) وجيهي باشا: عمل والياً على الحجاز في الفترة من عام (١٢٨٠هـ ./١٨٦٣م) وحتى عام (١٢٨٤هـ ./١٨٦٧م). توفي قريباً من (١٩ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ ./١٩ أغسطس ١٨٦٧م). الأرشيف العثماني، تصنيف

AYNIYAT DEFT.no.871.sy.22, 27, 29, 38-39, 45-46, 51, 68.I.DAH. 15237.I.MEC.MAH.1350, 1381, 1223. I.MEC.VALA. 25421

(٥٣) قرش: وحدة نقدية أخذها العثمانيون عن الأوربيين. وبدأ ضربه في البلاد العثمانية في عهد السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩-١١٠٢هـ ./١٦٨٧-١٦٩١م). وكان من الذهب عيار ٨٣٣، ويزن ستة دراهم. وقطره أربعون مليمتراً، وهذا هو القروش الأحمر أي الذهبي. وإذا استخدم مجرداً عن الوصف قصد به القرش الفضي. ثم بدأت تتناقص عياراً ووزناً حتى أصبحت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني أقل من نصف درهم. للتفصيل انظر:

OsmanliTarihDeyimleriveTerimleri Sozlugu.Ibid:2/326-328

(٥٤) الحكم السلطاني الخامس، في الصفحة الخامسة من السجل.

(٥٥) الحكم السلطاني الخامس عشر، في الصفحة السابعة من السجل.

(٥٦) الأرشيف العثماني، تصنيف C.ADL.93/5610. C.ML.68/3120

(٥٧) الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.3670/275246

وفيما يلي صيغة الحكم السلطاني الصادر إلى والي الحجاز في مخصصات قاضي مكة المكرمة من جمارك جدة:

"[الحكم الخامس عشر] إلى معالي وزيرنا محمد وجيهي باشا، والي أيالة الحبشة والحجاز بعد ضم خدمة مشيخة الحرمين الشريفين الجليلة إليه، الحائز والحامل للوسام المجيدي من الدرجة الأولى، دام إجلاله.

لقد تم تعيين مولانا السيد محمود بك آل علي راتب زيدت فضائله، وهو من الموالي الفخام، قاضياً لمكة المكرمة، على أن يتسلمه من غرة المحرم الحرام من عام ألف ومائتين وأربعة وثمانين. وقد طلب مولانا المشار إليه إصدار أمرنا الشريف بتأدية المبالغ المخصصة من جمارك جدة لقضاة مكة المكرمة؛ لتوفير معيشتهم، البالغة سنوياً أحد عشر ألفاً ومائتين وخمسين قرشاً، إليه. ولدى النظر في السجلات فقد تبين أن مخصصات قاضي مكة المكرمة من أموال جمارك جدة كل سنة بحسب المبلغ المذكور وذلك بموجب أوامرنا الشريفة. وبناءً عليه فقد أصدرنا أمرنا الشريف، جليل القدر إليك وأنت والينا المذكور، المتضمن تأدية المبلغ المذكور لمولانا المشار إليه، على غرار السنوات السابقة، وأرسلناه إليكم. وبناءً عليه فإن مبلغ أحد عشر ألفاً ومائتين وخمسين قرشاً تتم تأديته إليه من أموال الجمرك المذكور. فإذا وصل إليك أمرنا تقوم بتأديته إليه على الوجه المشروح بعاليه، وتبذل جهدك في ذلك: ٢٨ رجب ١٢٨٣هـ [٦ ديسمبر ١٨٦٦م]"[٥٨]. أما ماعدا ذلك فلم يورد السجل أي أحكام سلطانية أخرى بشأن مخصصات القضاة من جمارك جدة، على الرغم من وجود وثائق منشورة في تصنيفات أخرى بالأرشيف العثماني تشير إلى استمرار تلك المخصصات من جمارك

(٥٨) الصفحة السادسة والسابعة من السجل.

جدة لقضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة[٥٩]. بل إن وثيقة مؤرخة في (١٨ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/٣٠ نوفمبر ١٩٠٩م) أوردت الأمر السلطاني بضرورة تأدية مخصصات قضاة المدينة المنورة من جمارك جدة، البالغة أحد عشر ألفاً ومائتين وخمسين قرشاً[٦٠].

والحقيقة أن المخصص المالي لقضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة من جمارك جدة وبموجب الأمر الذي صدر منذ عهد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢- ١٥٢٠هـ) كان يبلغ خمسة آلاف سكة حسنة، ثم خفض هذا المبلغ من قبل ولاة جدة حتى وصل إلى مبلغ زهيد، كما جاء ذلك في الحكم السلطاني الصادر إلى والي مصر (في ١٠ ذي الحجة ١١١١هـ/٢٩ مايو ١٧٠٠م) والذي طلب فيه اتخاذ تدابير لازمة لتوفير معيشة القضاة في الحرمين الشريفين[٦١].

وفيما يلي جدول بأسماء القضاة العاملين في مكة المكرمة والمدينة المنورة بحسب المعلومات التي أوردها السجل، أما أسماء القضاة الآخرين قبل هذه الفترة وبعدها، فيمكن العثور عليها في السجلات الأخرى والوثائق المنثورة في مختلف تصنيفات الأرشيف العثماني، مع العلم أن الباحث ترجم لمن حصل لهم على تراجم، ولم يتمكن من الترجمة لمن لم يجد لهم ترجمة:

قائمة بأسماء القضاة المعينين في مكة المكرمة كما أورد السجل أسماءهم

الرقم المتسلسل	اسم القاضي	تاريخ عمله	رقم صفحة السجل
١	محمد صالح أفندي	غرة المحرم ١٢٨٢هـ .	٤

(٥٩) الأرشيف العثماني، تصنيف HAT.1640/13, 1644/1. I.DH.266/16583, 337/22161

(٦٠) الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.3670/275246

(٦١) الأرشيف العثماني، تصنيف C.ADL.11/697

٢	السيد حافظ محمد نوري[٦٢]	غرة المحرم ١٢٨٣هـ .	٥
٣	السيد محمود بك آل علي راتب	غرة المحرم ١٢٨٤هـ .	٦-٧
٤	السيد مصطفى نظمي أفندي	غرة المحرم ١٢٨٥هـ .	٨
٥	عبد الله محب أفندي[٦٣]	غرة المحرم ١٢٨٦هـ .	٩
٦	عمر فوزي أفندي	غرة المحرم ١٢٨٧هـ .	١٠
٧	محمد راغب أفندي	غرة المحرم ١٢٨٨هـ .	١١
٨	محمود عزيز أفندي	غرة المحرم ١٢٨٩هـ .	١٢
٩	محمد رضا أفندي[٦٤]	غرة المحرم ١٢٩٠هـ .	١٣
١٠	السيد محمد عفيف أفندي	غرة المحرم ١٢٩١هـ .	١٤
١١	السيد محمد نوري أفندي	غرة المحرم ١٢٩٢هـ .	١٦
١٢	السيد إبراهيم أدهم أفندي	غرة المحرم ١٢٩٣هـ .	١٧
١٣	السيد حسن صبري أفندي	غرة المحرم ١٢٩٤هـ .	٢٠

(٦٢) أفادت وثيقة صادرة (في ٢٨ ذي الحجة ١٢٨٢هـ ./١٤ مايو ١٨٦٦م) أن القاضي الجديد لمكة المكرمة محمد حافظ نوري أفندي وصل إلى محل عمله قبل هذا التاريخ، وأن الباب العالي سرّ بذلك، كما أفادت وثيقة أخرى بمنحه الوسام المجيدي. الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.337/58, 355/77. I.DH.538/37397

(٦٣) عبد الله محب أفندي: صدر أمر تعيينه قاضياً لمكة المكرمة في (٢٥ ربيع الأول ١٢٨٥هـ . /١٥ تموز ١٨٦٨م) وصدر الأمر بمنحه الوسام المجيدي من الدرجة الثالثة في هذا التاريخ. إلا أن وثيقة أخرى بتاريخ (١٤ رجب ١٢٨٥هـ ./٣٠ أكتوبر ١٨٦٨م) ذكرت أن المشار إليه قد أضاع الوسام المجيدي الممنوح له، وطلب إعداد وسام آخر بدل الفاقد على أن يتحمل تكاليفه. الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM.413/65, 425/16

(٦٤) محمد رضا أفندي آل عرب. من أهل إستانبول. ولد بها عام (١٢٤٩هـ . /١٨٣٣م). بعد تحصيله الشرعي عين في قضاء بيقوز بإستانبول، ثم مفتياً لصوفيا فقاضياً لجزيرة مدللي (عام ١٢٧٦هـ ./١٨٦٠م). ثم تنقل في ولايات عدة قاضياً مركزياً، منها آيدين وأضنه. وعين بعدها قاضياً لمكة المكرمة. رجع بعدها إلى ولاية آيدين مجدداً (عام ١٢٩١هـ . /١٨٧٤م)، وولاية سلانيك وطرابزون ثم نائباً لقاضي إستانبول فقاضياً لها (عام ١٣٠٥هـ ./١٨٨٧م). حصل خلال عمله على العديد من الرتب العلمية والأوسمة. توفي في (١٣ شعبان ١٣١٣هـ ./٢٨ يناير ١٨٩٦م).
Son DevirOsmanliUlemasi.Ibid: 3/292

١٤	السيد ثروت أفندي	غرة المحرم ١٢٩٥هـ	٢٤
١٥	فائق أفندي	غرة المحرم ١٢٩٦هـ	٢٦
١٦	السيد محمد كرام الدين أفندي(٦٥)	غرة المحرم ١٢٩٧هـ	٢٧
١٧	محمد أمين أفندي	غرة المحرم ١٢٩٨هـ	٢٨
١٨	مصطفى رشدي أفندي	غرة المحرم ١٢٩٩هـ	٣١
١٩	عمر فهمي أفندي	غرة المحرم ١٣٠٠هـ	٣١
٢٠	مصطفى منيب أفندي	غرة المحرم ١٣٠١هـ	٣٤
٢١	شرف الدين أفندي	غرة المحرم ١٣٠٢هـ	٣٦
٢٢	محمد صدقي أفندي	غرة المحرم ١٣٠٣هـ	٣٨
٢٣	السيد محمد سعيد أفندي(٦٦)	غرة المحرم ١٣٠٤هـ	٤٠
٢٤	عبد الستار أفندي: توفي قبل أن يتوجه إلى الحجاز	غرة المحرم ١٣٠٥هـ	٤١
٢٥	الحاج يونس أفندي الريزي(٦٧)	غرة المحرم ١٣٠٥هـ	٤٢

(٦٥) أفادت بعض الوثائق معلومات مقتضبة عنه. منها: إشرافه على ترميمات الحـ ـرم الـ ـشريف (في ٨ ذي الحجة ١٢٩٧هـ ./١١ نوفمبر ١٨٨٠م)، وتسجيل بعض الأملاك التي امتلكها الأجانـ ـب في الحجـ ـاز باسمه على الرغم من أنه ممنوع نظاماً، ما دفع الباب العالي إلى إصدار أمر بمحاكمته (في ٢٢ جمـ ـادى الآخـ ـرة ١٢٩٩هـ - ./١١ مـ ـايو ١٨٨٢م). الأرشـ ـيف العثمـ ـاني، تـ ـصنيف MF.MKT.65/18. Y.A.RES.8/27.SD.2452/36

(٦٦) محمد سعيد أفندي، ابن القاضي إبراهيم حلمي. ولد في إستانبول عام (١٢٥٧هـ . ./١٨٤١م). درس علوم العربية على جده علي أفندي، والفقه والفرائض والعلوم الشرعية الأخرى على علماء عديـ ـدين. عين كاتباً أول في محكمة إستانبول عام (١٢٧٤هـ ./١٨٥٨م). ثم عين والياً لولاية حلـ ـب، فرئاسـ ـة ديوان التمييز بها، ثم كاتباً لقضاء عسكر الروملي، والكاتب الأول لمجلس انتخاب الكتاب. وفي (غـ ـرة المحرم ١٣٠٤هـ ./٢٩ سبتمبر ١٨٨٦م) قاضياً لمكة المكرمة. رجع بعدها إلى وظيفته في مجلس انتخاب الكتاب التي بقي فيها حتى تقاعده عام (١٣٢٨هـ ./١٩١٠م). وحصل على العديد من الرتب والأوسمة من الدولة. ومنها وسام إستانبول (في ذي القعدة ١٣٠٩هـ ./حزيران ١٨٩٢م). Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:3/320

٢٦	توفيق أفندي[٦٨]	غرة المحرم ١٣٠٦هـ .	٤٢
٢٧	محمد شكري أفندي[٦٩]	غرة المحرم ١٣٠٧هـ .	٤٤
٢٨	حسين رشدي أفندي	غرة المحرم ١٣٠٨هـ .	٤٥-٤٦
٢٩	محمد ضياء الدين أفندي	غرة المحرم ١٣٠٩هـ .	٤٧
٣٠	السيد عبد الله صائب أفندي	غرة المحرم ١٣١٠هـ .	٤٩
٣١	السيد أحمد عاصم بك	غرة المحرم ١٣١١هـ .	٥٠
٣٢	محمد سالم أفندي	غرة المحرم ١٣١٢هـ .	٥١

=(٦٧) نسبة إلى مدينة ريزه التي تقع على البحر الأسود. واسمه الكامل يونس وهبي. وقد أفادت بعض الوثائق معلومات مقتضبة عنه. منها: أنه عين قساماً لبيت المال (في ٨ رمضان ١٣٠٩هـ ./٥ إبريل ١٨٩٢م)، ثم عين قاضياً في أدرنة (قبل ١١ صفر ١٣١١هـ ./٢٤ أغسطس ١٨٩٣م)، ومنها عين قاضياً للمحكمة الشرعية ببيروت (قبل ١٩ شوال ١٣١٢هـ ./١٤ إبريل ١٨٩٥م) ومنح بعض الأوسمة الرفيعة من الحكومة، وعلى رأسها الوسام المجيدي من الدرجة الأولى، كما منح ميدالية خط حديد الحجاز. الأرشيف العثماني، تصنيف
I.DH.1108/86742.BEO.790/59241.Y.PRK.BSK.25/92,41/5.Y.PRK.MS.5/11, Y.MTV.169/85, 175/184. I.TAL.139/1316.M-69, 288/1320.B-114

(٦٨) هو حسين توفيق أفندي. أصدر الباب العالي عدة أوامر (في ٢٩ شعبان/١٠ مايو و١٨ شوال ١٣٠٥هـ ./٢٧ حزيران ١٨٨٨م) لمنحه الوسام؛ بمناسبة تعيينه قاضياً لمكة المكرمة. وأشارت وثيقة صادرة في (٦ رجب ١٣٠٦هـ ./٨ مارس ١٨٨٩م) إلى طلب زوجته سعيدة تخصيص راتب لها، مما يوحي بوفاة زوجها قبل هذا التاريخ. الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.1080/84741, 1086/85167, 1129/88212.

(٦٩) محمد شكري أفندي، ابن السيد عطاء الله أفندي، كاتب معروضات شيخ الإسلام مكي زاده وقاضي تكيرداغ. ولد المترجم له في إستانبول في (شهر رجب ١٢٥٧هـ ./١٨٤١م). حفظ القرآن ودرس المدرسة الرشدية وتوظف بعد تخرجه في محكمة الباب، ثم دخل اختبار مدرسة النواب وحصل على شهادتها عام (١٢٧٦هـ ./١٨٦٠م). انتقل في قضاء بعض المدن ثم عين رئيساً لديوان التمييز في ولاية قونيا، ثم كاتتباً قضاء عسكر الروملي ثم معاوناً لمستشار الصدرين في إستانبول ثم قاضياً لمكة المكرمة. وبعد عودته منها عين مديراً لمدرسة النواب. حصل على العديد من الرتب والأوسمة، وعلى رأسها الوسام المجيدي من الدرجة الأولى. وأخيراً عين قاضي عسكر الروملي في (ربيع الأول ١٣١٤هـ ./أغسطس ١٩٨٦م). الأرشيف العثماني، تصنيف
I.DH.1212/94949.Y.PRK.BSK.21/17, 21/25. Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:3/349

٣٣	إبراهيم خلوصي أفندي[٧٠]	غرة المحرم ١٣١٣هـ .	٥٣
٣٤	أحمد نظيف أفندي[٧١]	غرة المحرم ١٣١٤هـ .	٥٤
٣٥	عبد الكريم أفندي	غرة المحرم ١٣١٥هـ .	٥٥
٣٦	محمد عارف أفندي	غرة المحرم ١٣١٦هـ .	٥٦
٣٧	محمد زهدي أفندي[٧٢]: توفي قبل توجهه إلى الحجاز	غرة المحرم ١٣١٧هـ .	٥٨
٣٨	محمد فؤاد أفندي[٧٣]	غرة المحرم ١٣١٧هـ .	٥٩

---

(٧٠) إبراهيم خلوصي أفندي. أفادت عدة وثائق عثمانية معلومات مقتضبة عنه، منها: أنه من قره حصار، وأنه صدر الأمر السلطاني بتعيينه قاضياً لمكة المكرمة في (١٧ رجب ١٣١٢هـ .)، كما أشارت وثيقة صادرة في (١٦ ذي الحجة ١٣١٢هـ ./١٠ حزيران ١٨٩٥م) إلى استكمال أسباب عودة أسرته من مكة المكرمة، ما يدل على أنه توفي قبل هذا التاريخ. وبناءً على ذلك فقد توجه إلى مقر عمله، لكنه لم يباشر العمل فيه. كما أشارت وثيقة أخرى إلى أنه تم إرسال الوسام المجيدي الذي وجدت ضمن تركة قاضي مكة إبراهيم خلوصي أفندي. الأرشيف العثماني، تصنيف
DH.MKT.405/67,426/52,2070/31.Y.PRK.BSK.39/41.BEO.638/47791, 663/49678, 685/51325 .I.HUS.38/1312.Z-30.

(٧١) أحمد نظيف أفندي ابن الحاج مميش قبطان (١٢٤٧- ١٣٢٣هـ ./١٨٣٠-١٩٠٥م): من قرية أبانا في سينوب. درس في إستانبول على يد بعض مدرسيها في جامع بايزيد، وحفظ القرآن. وحصل على الإجازة العلمية، وبدأ بالتدريس فيه (١٢٧٧هـ ./١٨٦١م). كما درّس في جامع دولمهباخجه، ودرّس في مدرسة النواب (القضاة). وعين عضواً في مجلس تدقيق المؤلفات (الرقابة). ثم عين قاضياً لمكة المكرمة، وعاد بعد سنة إلى إستانبول، وعمل فيها في عدة مجالس. آخرها مفتشاً في محكمة التفتيش. وتوفي أثناء عمله بها في (٢٣ صفر ١٣٢٣هـ ./٢٨ إبريل ١٩٠٥م).
Son DevirOsmanliUlemasi.Ibid: 1/247

(٧٢) محمد زهدي أفندي: عمل قبل تعيينه في قضاء مكة المكرمة، قاضياً في حلب. وصدر أمر تعيينه إليها في (٢١ رجب ١٣١٦هـ ./٥ ديسمبر ١٨٩٨م). الأرشيف العثماني، تصنيف
Y.MTV.184/82.BEO.1271/95294

(٧٣) محمد فؤاد أفندي، صدر الأمر السلطاني بتعيينه قاضياً لمكة المكرمة في (١٧ شوال ١٣١٦هـ ./٢٨ فبراير ١٨٩٩م)، كما صدر أمر مماثل في (١٩ شوال ١٣١٧هـ ./١٩ فبراير ١٩٠٠م) بإبقائه في وظيفته. وقد عمل قبل ذلك قاضياً للقدس الشريف، وذكرت متصرفية القدس في خطابها إلى الباب

٣٩	مصطفى نوري أفندي	غرة المحرم ١٣١٨هـ .	٦٠
٤٠	محمد هاشم أفندي	غرة المحرم ١٣١٩هـ . وحتى غرة المحرم ١٣٢١هـ .	٦١، ٦٣
٤١	كمال الدين أفندي	غرة المحرم ١٣٢١هـ .	٦٣
٤٢	إبراهيم حقي أفندي(٧٤)	غرة المحرم ١٣٢٢هـ .	٦٥
٤٣	إسحاق أفندي	غرة المحرم ١٣٢٣هـ .	٦٦
٤٤	محمد رفعت أفندي(٧٥)	غرة المحرم ١٣٢٤هـ .	٦٧
٤٥	أحمد نظيف أفندي	غرة المحرم ١٣٢٥هـ .	٦٨
٤٦	حسن فهمي أفندي(٧٦)	غرة المحرم ١٣٢٦هـ .	٦٩

=العالي أن هدف المشار إليه هو الحصول على وسام إستانبول. الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.187/36, 188/37, 199/78

(٧٤) إبراهيم حقي أفندي، ابن محمد أفندي (١٢٥٤-١٣٢٥هـ ./١٨٣٨-١٩٠٧م): من مواليد رسجوق الواقعة في البلقان. درس في مدرسة مرسا سعيد باشا بها. وعين مفتياً لسنجق وارنا (عام ١٢٩٨هـ . ./١٨٨١م) ثم قاضياً لفيزه ثم مفتياً لفليبه (١٣٠٧هـ ./١٨٩٠م)؛ حيث رأس فيها مجلس جماعة المسلمين بها. ثم عين قاضياً لدده آغاج عام (١٣١٧هـ ./١٨٩٩م). وحصل على العديد من الأوسمة ومنها وسام الحرمين الشريفين الذي أهله للتعيين في قضاء مكة المكرمة. Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:2/208

(٧٥) محمد رفعت أفندي، ابن مصطفى الخربوطي أفندي، من أهل خربوط. والده كان قاضياً لبورصه. ولد المترجم له في إستانبول (جمادى الأولى ١٢٦٨هـ .). بعد تعليمه الأول في مختلف المدن، درس على يد والده وبعض العلماء الآخرين ثم دخل مدرسة النواب وتخرج فيها. وواصل دراسته الشرعية. ومن العلماء الذين درس على أيديهم مفتي الشافعية في مكة المكرمة أحمد زيني دحلان. بدأ عمله كاتباً في ولاية طونه (عام ١٢٨٥هـ ./١٨٦٨م) ثم قاضياً في يوزغاتوقسطموني وأنقره، فقضاء المدينة المنورة. عين بعد ذلك قاضياً مركزياً لولاية سوريا ثم ولاية بورصه. حصل على بعض الترب والأوسمة من الدولة. وتوفي عام (١٣٢٩هـ ./١٩١١م). الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.281/27 Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:3/291

(٧٦) حسن فهمي أفندي ابن علي أفندي، من أهل باطوم (في جورجيا الآن). ولد بها عام (١٢٦٩هـ ./١٨٥٣م). درس في مدارس الفاتح بإستانبول وحصل على الإجازة العلمية فيها. كما درس في مدرسة النواب (عام

٤٧	عثمان نوري أفندي(٧٧)	غرة المحرم ١٣٢٧هـ .	٦٩
٤٨	مصطفى أفندي	غرة المحرم ١٣٢٨هـ .	٧١
٤٩	محمد أسعد أفندي(٧٨)	غرة المحرم ١٣٢٩هـ .	٧٣
٥٠	عمر خلوصي أفندي	غرة المحرم ١٣٢٩هـ .	٧٤
٥١	علي رضا أفندي(٧٩)	غرة المحرم ١٣٣٠هـ .	٧٦
٥٢	عمر فخر الدين مكي	غرة المحرم ١٣٣١هـ .	٧٧

=١٢٨٢هـ ./١٨٨١م)، وكلية الحقوق. وعمل في قضاء بعض الأقضية. منها: كرماستي، كنج، لازستان، ولواء حماة. ثم في عام (١٣١٩هـ ./١٩٠١م) القضاء المركزي لدياربكر، ثم القضاء المركزي لكوسوفا (١٣٢٣هـ ./١٩٠٥م)، ثم قضاء مكة المكرمة. ومنها انتقل إلى قضاء بيروت المركزي. كان حاصلاً على العديد من الشهادات والأوسمة؛ لمكانته العلمية. منها: وسام الحرمين الشريفين، والوسام المجيدي والعثماني من الدرجة الثالثة. Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:2/66-67

(٧٧) أوردت بعض الوثائق معلومات عنه، أكثر من غيره. ومنها: ما تشير إلى مخصصاته المالية من الدولة، والمعاملة التي جرت بهذا الخصوص، وأنه توفي في إستانبول قريباً من (٢٠ جمادى الأولى ١٣٣١هـ . /٢٧ لإبريل ١٩١٣م)، وأنه دفن في المقبرة المجاورة لجامع السلطان محمد الفاتح. الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.3854/289048, 4167/312480.I.MBH.12/1331.Ca-23.SD.3075/14, 3082/45

(٧٨) محمد أسعد أفندي، من شهر زور. مارس مهنة التدريس الشرعي في جامع بايزيد الشهير، ومنح الوسام المجيدي من الدرجة الثانية، كما منح وسام إستانبول الرفيع. الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.3737/280240, 3750/281239. I.TAL.465/1328.Ca-4.

(٧٩) علي رضا أفندي: من أهل إستانبول، ابن الصدر الأسبق محمود عزيز آل سليم. ولد في إستانبول (عام ١٢٦٩هـ . /١٨٥٣م). درس في مدرسة السليمانية ومدرسة النواب بها. وعين (عام ١٢٨٩هـ ./١٨٧٢م) كاتباً في محكمة الباب، ونقل إلى قضاء إستانبول معاوناً للوقائع، ثم إلى الكتابة الأولى في محكمة غلطه الشرعية، ثم قاضياً في قضاء بيوكجكمه جه، ثم إلى محكمة بورصه فالقدس الشريف. وحصل في هذه الأثناء على وسام البلاد الخمسة ووسام الحرمين الشريفين ثم وسام قضاء عسكر إستانبول. وعمل قاضياً في مكة المكرمة، أحيل بعدها إلى التقاعد (في رمضان ١٣٣١هـ ./أغسطس ١٩١٣م). Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:1/359-360

قائمة بأسماء القضاة المعينين في المدينة المنورة كما أورد السجل أسماءهم[٨٠]

الرقم المتسلسل	اسم القاضي	تاريخ عمله	رقم صفحة السجل
١	السيد عبد القادر	غرة المحرم ١٢٨٢هـ .	٤
٢	السيد محمد دانش[٨١]	غرة المحرم ١٢٨٣هـ .	٥
٣	السيد محمد جلال الدين أفندي	غرة المحرم ١٢٨٤هـ .	٧
٤	حسين أفندي	غرة المحرم ١٢٨٥هـ .	٩
٥	السيد محمد أبو الخير أفندي	غرة المحرم ١٢٨٦هـ .	٩
٦	محمد توفيق أفندي[٨٢]	غرة المحرم ١٢٨٧هـ .	١٠
٧	محمد ثابت أفندي حفيد علي رضا بك	غرة المحرم ١٢٨٨هـ .	١١
٨	حافظ مصطفى أفندي	غرة المحرم ١٢٨٩هـ .	١٢
٩	محمد عارف أفندي	غرة المحرم ١٢٩٠هـ .	١٤
١٠	أحمد خلوصي أفندي[٨٣]	غرة المحرم ١٢٩١هـ .	١٤

---

(٨٠) أجرى الباحث مقارنة بين هذه القائمة التي أعدها من خلال السجل، وبين وثيقة ضمت قائمة بأسماء العاملين في قضاءي مكة المكرمة والمدينة المنورة في الفترة من عام (١٢٨٤هـ ./١٨٦٧م) وحتى عام (١٢٩٩هـ ./١٨٨١م)، فوجدها نفس الأسماء، سوى اختلاف بسيط في بعض من لقب بالسيد في السجل. الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.15/38

(٨١) محمد دانش أفندي، أفادت وثيقة صادرة في (١٢ ذي القعدة ١٢٨٢هـ ./٢٨ مارس ١٨٦٦م) بتقديم الاحترام والتقدير اللازمين للمشار إليه أثناء توجهه إلى المدينة المنورة، كما أفادت وثيقة أخرى بمنحه الوسام المجيدي. الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.MHM. 337/58, 352/39. I.DH.538/37397

(٨٢) على الرغم من إيراد السجل لاسم محمد توفيق أفندي قاضياً للمدينة المنورة لعام (١٢٨٧هـ ./١٨٧٠م) إلا أن مراسلة من الباب العالي وجهت لقضاء المدينة المنورة رداً على رغبة قاضي حلب الأسبق أمين أفندي في التعيين في قضاء المدينة المنورة، بأنه تم تعيين زكي أفندي الأدرنوي قبل شهرين، وأنه اعتزم التوجه إلى الحجاز، فلا يمكن إسعاف طلب أمين أفندي. مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الأرشيف العثماني. مرجع سابق. ص ١٦٦-١٦٧. وبناءً على ذلك فإن محمد توفيق أفندي لم يتوجه إلى المدينة المنورة.

(٨٣) ورد اسمه في وثيقة حاوية لقائمة أسماء قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة بـ ."أحمد خلاص أفندي". الأرشيف العثماني، تصنيف Y.A.RES.15/38

١١	عيسى أفندي	غرة المحرم ١٢٩٢هـ .	١٧
١٢	السيد علي رضا أفندي	غرة المحرم ١٢٩٣هـ .	١٨
١٣	السيد إسحاق أفندي	غرة المحرم ١٢٩٤هـ .	١٩
١٤	محمد أمين أفندي	غرة المحرم ١٢٩٥هـ .	٢٣
١٥	شكري أفندي(٨٤)	غرة المحرم ١٢٩٦هـ .	٢٦
١٦	الحافظ محمد عطائي أفندي(٨٥)	غرة المحرم ١٢٩٧هـ .	٢٧
١٧	السيد محمد عارف أفندي	غرة المحرم ١٢٩٨هـ .	٢٩
١٨	السيد إبراهيم الأدهم أفندي(٨٦)	غرة المحرم ١٢٩٩هـ .	٣٠
١٩	عبد الصمد عصمت أفندي	غرة المحرم ١٣٠٠هـ .	٣٢
٢٠	محمود كامل أفندي(٨٧)	غرة المحرم ١٣٠١هـ .	٣٥

(٨٤) شكري أفندي، توفي (قبل ٢٩ جمادى الأولى ١٢٩٧هـ ./٩ مايو ١٨٨٠م)؛ حيث طلب من الحكومة تخصيص راتب لأولاده الثلاثة مع أهله. الأرشيف العثماني، تصنيف Y.MTV.3/82

(٨٥) محمد عطائي أفندي، أفادت وثيقة صادرة في (١٥ ربيع الثاني ١٢٩٨هـ ./١٧ مارس ١٨٨١م) أن المشار إليه منح وساماً من الحكومة؛ بسبب إشرافه على بعض الترميمات على المباني الحكومية في المدينة المنورة. وقد عين مديراً للحرم المكي الشريف (في ٣ صفر ١٢٩٨هـ ./٥ يناير ١٨٨١م)، كما كلف بالإشراف على ترميمات الحرم وعين زبيدة. واشتكت منه القيادة العسكرية في الحجاز في تحريرها الصادر في (٢٩ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ ./١٨ إبريل ١٨٨٢م). كما أفادت وثيقة أخرى صادرة في (١٧ شوال ١٣١٠هـ ./٤ مايو ١٨٩٣م) بتخصيص راتب لأسرة المشار إليه؛ حيث توفي قبل هذا التاريخ. الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.825/66441, 1295-2/101992. Y.PRK.MK.1/32, 1/41. SD.903/21

(٨٦) إبراهيم أدهم أفندي، ابن رأفت أفندي. (ت ١٣١٩هـ ./١٩٠١م). حصل على الإجازة بالتدريس في (١٢٦١هـ ./١٨٤٥م). عين مفتياً للقدس في (١٢٨٦هـ . /١٨٦٩م)، ثم لبورصه، فقاضياً لها (١٢٩٥هـ ./١٨٧٨م). وعمل قاضياً للمدينة المنورة، ومنها انتقل إلى أدرنه قاضياً، ثم عين لقضاء بورصه مجدداً، فقضاء إستانبول في عام (١٣٠٧هـ ./١٨٩٠م). وصار بعد ذلك قاضي عسكر الأناضول عام (١٣١٥هـ ./١٨٩٧م). وتوفي بعد أربع سنوات وهو على منصبه. Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:2/181-182

(٨٧) محمود كامل أفندي، ابن العالم محمد أفندي، (١٢٥٠-١٣٢٦هـ . /١٨٣٤-١٩١٠م): من أهل جايقارا. ولد بها. درس في مدينة قيصري على يد الحاج تورون أفندي، وأخذ منه الإجازة العلمية ثم ذهب إلى إستانبول ونال التدريس فيها بعد الاختبارات التي أجريت له. كما درس مدرسة النواب ثم ارتقى في السلك العلمي، حتى وصل حاز رتبة السليمانية الخامسة. وعين مقرراً لدروس الحضور التي

٢١	محمد خير الله أفندي	غرة المحرم ١٣٠٢هـ .	٣٦
٢٢	عثمان نوري أفندي(٨٨)	غرة المحرم ١٣٠٣هـ .	٣٩
٢٣	محمد عصمت أفندي	غرة المحرم ١٣٠٤هـ .	٤٠
٢٤	محمد زكي أفندي	غرة المحرم ١٣٠٥هـ .	٤٢
٢٥	محمد فوزي أفندي(٨٩)	غرة المحرم ١٣٠٦هـ .	٤٣
٢٦	محمد فيضي أفندي(٩٠)	غرة المحرم ١٣٠٧هـ .	٤٤
٢٧	السيد حسن حسني أفندي(٩١)	غرة المحرم ١٣٠٨هـ .	٤٥

=كان يحضرها من قبل وكانت تلقى بحضور السلطان عام (١٢٩٢هـ ./١٨٧٥م). عين قاضياً للقدس عام (١٢٩٤هـ ./١٨٧٨م) وعضواً للجنة التدقيق الشرعي، ثم قاضياً للمدينة المنورة. حصل على العديد من الأوسمة والرتب العلمية، وصار قاضي عسكر الروملي عام (١٣١٨هـ . ./١٩٠٠م). Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:2/324-3325

(٨٨) عثمان نوري أفندي، منح وساماً من الدولة في (٢٢ المحرم ١٣٠٢هـ ./١١ نوفمبر ١٨٨٤م)، كما أفادت الوثيقة. الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.932/73833, 1008/79623

(٨٩) هذا بحسب ما أورده السجل. ولكن بالنظر في سير علماء الدولة العثمانية الواردة في كتاب صادق آلبايراق باللغة التركية فقد ذكر أن علي رجائي أفندي – من أهل ترهاله الواقعة في البلقان – هو الذي عمل قاضياً في المدينة المنورة في الفترة من (الأول من المحرم ١٣٠٦هـ ./٧ سبتمبر ١٨٨٨م). ثم رجع إلى إستانبول واشتغل في إدارة الفتوى بها وحصل على العديد من الرتب والأوسمة. وتوفي بها (في شهر رجب ١٣٢٣هـ ./سبتمبر ١٩٠٥م). Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:1/341

(٩٠) محمد فوزي أفندي، حصل على الوسام المجيدي من الدرجة الثالثة في (٢٨ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ .). وقد توفي في المدينة المنورة أثناء عمله قاضياً فيها بموجب الوثيقة الصادرة في (٨ رجب ١٣٠٨هـ ./١٧ فبراير ١٨٩١م)؛ حيث طُلب الباب العالي برفع راتب ابنه الموظف في الشؤون النافعة بولاية دياربكر؛ بعدّه مسؤولاً عن أسرة والده. إلا أن الطلب رفض. وللمشار إليه تقرير عن أوضاع القبائل الواقعة ما بين الحرمين الشريفين. الأرشيف العثماني، تصنيف DH.MKT.1484/84, 1810/6. I.DH. 1008/79623,1183/92507

(٩١) حسن حسني أفندي، عمل قاضياً في ولاية أضنه بحسب الوثيقة الصادرة في (الأول من رجب ١٣٠٤هـ ./٢٥ مارس ١٨٨٧م)، ثم عين قاضياً للمدينة المنورة. وحصل على بعض الأوسمة من الدولة. ويبدو أنه عين مفتشاً للأوقاف السلطانية بعد ذلك. الأرشيف العثماني، تصنيف I.DH.1057/82999. Y.A.RES.39/3. Y.PRK.MS.2/14, 4/15. DH.MKT.1605/102. Y.PRK.UM.17/26. Y.MTV.64/35. Y.PRK.AZJ.25/95. Y.PRK.BSK.63/66

٢٨	أحمد خلوصي أفندي[٩٢]	غرة المحرم ١٣٠٩هـ .	٤٧
٢٩	السيد محمد سامح أفندي	غرة المحرم ١٣١٠هـ .	٤٩
٣٠	عمر خلوصي أفندي[٩٣]	غرة المحرم ١٣١١هـ .	٥٠
٣١	السيد يوسف صدقي أفندي	غرة المحرم ١٣١٢هـ .	٥٢
٣٢	أحمد أفندي[٩٤]	غرة المحرم ١٣١٣هـ .	٥٣

(٩٢) أحمد خلوصي أفندي. من أهل ريزه، ابن الحاج عثمان أفندي، من أعيان ريزه. ولد بها عام (١٢٥٥هـ ./١٨٣٩م). انتقل إلى إستانبول بعد تحصيله مبادئ العلوم في بلدته، حيث درس في مدرسة سياوش بالسليمانية، وحصل على الإجازة العلمية من مدرسيه، وبدأ بالتدريس عام (١٢٩٩هـ ./١٨٨٣م). عمل في دار الفتوى بإستانبول، ثم انتقل إلى قضاء بشكطاشوبيقوز بها. كما عمل قساماً في الجيش. وعين قاضياً للمدينة المنورة، وانتقل منها إلى قضاء سوريا المركزي في الشام عام (١٣١٠هـ ./١٨٩١م). رجع بعدها إلى وظيفته قساماً في الجيش واستمر فيها ثلاث عشرة سنة. وفي (عام ١٣٢٦هـ ./١٩٠٨م) عين عضواً في مجلس التدقيق الشرعي. حصل على العديد من الأوسمة العالمية. منها وسام البلاد الخمسة ومولوية المدينة المنورة. وأحيل إلى التقاعد عام (١٣٢٨هـ ./١٩١٠م). Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:1/224

(٩٣) عمر خلوصي أفندي، عمل قاضياً لأنقره عام (١٣٠٨هـ ./١٨٩٠م)، وقد طلبت ولاية أنقره في (٢٥ شوال ١٣٠٨هـ ./٢ حزيران ١٨٩١م) بمنحه وسام الحرمين، وأفادت وثيقة صادرة في (١٤ ربيع الثاني ١٣١٢هـ ./١٥ أكتوبر ١٨٩٤م) وهي في الأَصل يتضمن المعروض الذي قدمه ابنه محمد رشدي وبنتيه هداية وناجية بتقسيم تركة والدهم دفعة واحدة، ما يوحي بوفاة المشار إليه قبل هذا التاريخ. الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.495/37054. Y.MTV.50/83

(٩٤) أحمد حرّم أفندي، ابن عبد الله، أفادت وثيقة صادرة في (٦ ربيع الثاني ١٣١٤هـ . /١٤ سبتمبر ١٨٩٦م) أن المشار إليه قد أكمل وظيفته في قضاء المدينة المنورة ورجع إلى إستانبول، وقدم طلباً في الانتقال إلى نظارة المعارف. كما أفادت وثائق أخرى بأنه حصل على راتب العزل من الوظيفة. وفي خطاب كتبه المترجم له بخط يده مؤرخ بـ . (٥ جمادى الأولى ١٣١٤هـ . /١١ أكتوبر ١٨٩٦م) مرفوع إلى السلطان – وتوجد نسخة منه في أرشيف الباحث – ، ذكر فيه أنه عمل معلماً للخط الفارسي قبل قدومه إلى المدينة المنورة، وأنه حصل على وسام الحرمين. واشتكى فيه من الكتبة العاملين في محكمة المدينة المنورة، كما عرض اختلافات القبائل في منطقة المدينة المنورة. وهو تقرير مقتضب عن أوضاع المدينة المنورة والقضايا العالقة في محكمتها الشرعية. الأرشيف العثماني، تصنيف

٣٣	إبراهيم أدهم أفندي[٩٥]	غرة المحرم ١٣١٤هـ .	٥٤
٣٤	حسن صدقي أفندي[٩٦]	غرة المحرم ١٣١٥هـ .	٥٥
٣٥	رشيد أفندي	غرة المحرم ١٣١٦هـ .	٥٦
٣٦	محمد هاشم أفندي	غرة المحرم ١٣١٧هـ .	٥٨
٣٧	محمد سالم أفندي	غرة المحرم ١٣١٨هـ .	٦١
٣٨	محمد راشد أفندي[٩٧]	غرة المحرم ١٣١٩هـ . وحتى غرة المحرم ١٣٢١هـ .	٦٢-٦٣
٣٩	عبد الحميد أفندي	غرة المحرم ١٣٢١هـ .	٦٤
٤٠	محمد صادق أفندي العلائي[٩٨]	غرة المحرم ١٣٢٢هـ .	٦٥

=
MF.MKT.333/18. Y.EE.58/20. I.HUS.66/1316.Ra-94, I.ML.30/1316.L-16. BEO.1138/85349, 1178/88284, 1233/92430, 1251/93771, 1273/95453, 1291/96761, 1453/108962.

(٩٥) إبراهيم أدهم أفندي، ابن محمد نصوح أفندي. من مواليد إستانبول عام (١٢٦٤هـ ./١٨٤٨م). درس في حي الفاتح بإستانبول، وأخذ من مدرسيها العلوم الشرعية، وحصل على الإجازة العلمية عام (١٢٩٣هـ ./١٨٧٦م). عين مدرساً ثم مفتياً لحي غلطه، ثم نائباً لقاضي إستانبول عام (١٣٠٧هـ ./١٨٩٠م) ثم قاضياً للمدينة المنورة. وحصل على الكثير من الرتب العلمية والتشريفية. ومنها وسام إستانبول، ووسام البلاد الخمسة، ووسام قضاء عسكر الأناضول. ثم صار قاضي عسكر الروملي (صفر ١٣٢٧هـ ./فبراير ١٩٠٩م). وأحيل إلى التقاعد عام (١٣٣١هـ . ./١٩١٣م). Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:2/191

(٩٦) حسن صدقي أفندي. عمل قاضياً في ولاية أضنه (عام ١٣١٠هـ ./١٨٩٢م)، قدم خلاله خدمات جليلة، ما دفع الباب العالي إلى منحه العديد من الأوسمة. ونقل في عام (١٣١١هـ ./١٨٩٣م) إلى قضاء سيواس، ثم قضاء المدينة المنورة. وقد أفادت وثيقة صادرة في (١٤ ذي القعدة ١٣١٥هـ . ./٥ إبريل ١٨٩٨م) طلب إمارة مكة المكرمة من الباب العالي برفع رتبة المشار إليه درجة. وهو من القضاة القلائل الذين طلبت الإمارة المذكورة برفع رتبهم. وقد حصل على وسام إستانبول (في ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٦هـ ./١٥ سبتمبر ١٨٩٨م). الأرشيف العثماني، تصنيف
Y.MTV.68/111, 175/222. I.TAL.5/1310.Ra-56, 34/1311.R-54, 157/1316.B-6.BEO.149/11110. Y.PRK.BSK.32/58, 33/81. Y.PRK.ASK.144/23

(٩٧) أوردت الوثائق اسمه على نحو مختلف، بعضها ذكرت أنه محمد راشد، وبعضها أنه أحمد راشد، على الرغم من أنه شخص واحد. حيث تشير كل تلك الوثائق أنه عمل قاضياً لولاية أرضروم قبل توجهه إلى المدينة المنورة. وقد أوردت إحدى الوثائق شكوى ضده أثناء عمله قاضياً في المدينة المنورة. الأرشيف العثماني، تصنيف
I.TAL.168/1316.Za-36. Y.PRK.BSK.63/48.DH.MKT.636/36

٤١	محمد صنع الله أفندي[٩٩]	غرة المحرم ١٣٢٣هـ .	٦٦
٤٢	أحمد حلمي أفندي	غرة المحرم ١٣٢٤هـ .	٦٧
٤٣	مصطفى بهجت أفندي[١٠٠]	غرة المحرم ١٣٢٥هـ .	٦٨
٤٤	عبد الحليم أفندي[١٠١]	غرة المحرم ١٣٢٦هـ .	٦٩
٤٥	محمد مسعود أفندي[١٠٢]	غرة المحرم ١٣٢٧هـ .	٧٠
٤٦	محمد مسعود أفندي	غرة المحرم ١٣٢٨هـ .	٧١
٤٧	محمد عزيز أفندي[١٠٣]	غرة جمادى الآخرة ١٣٢٩هـ .[١٠٤]	٧٣

=**(٩٨)** محمد صادق أفندي العلائي، نسبة على العلائية. عمل قاضياً لولاية اليمن قبل توجهه إلى المدينة المنورة. الأرشيف العثماني، تصنيف BEO.2256/169181.Y.MTV.213/66

(٩٩) محمد صنع الله أفندي، منح الوسام المجيدي من الدرجة الثانية في (١٥ ذي القعدة ١٣٢٢هـ ./٢١ يناير ١٩٠٥م). الأرشيف العثماني، تصنيف I.TAL.354/1322.Za-28

(١٠٠) مصطفى بهجت أفندي، حصل على الوسام المجيدي من الدرجة الثالثة (في ٢٧ رمضان ١٣٢٤هـ ./١٣ نوفمبر ١٩٠٦م). الأرشيف العثماني، تصنيف I.TAL.408/1324.N-104

(١٠١) هو إسماعيل عبد الحليم أفندي، ابن قاضي مكة محمد سرور أفندي. من مواليد إستانبول (عام ١٢٧٨هـ ./١٨٦١م). درس في مدرسة الآغا بجوار مسجد الخرقة الشريفة في إستانبول، كما أخذ العلوم الشرعية من شيخ الإسلام حسين حسني أفندي إضافة على العلوم الأخرى. وأخذ إجازة خط السلس والنسخ من الخطاط راقم أفندي. عمل في محكمة الباب ثم كاتباً في لجنة التدقيق الشرعي. وعين قاضياً في مدللي وقاره سي وإسبارطة عام (١٣٢٣هـ ./١٩٠٥م) ثم قاضياً للمدينة المنورة. وعمل بعد ذلك قاضياً لأنقره عام (١٣٢٧هـ ./١٩٠٩م). وحصل على العديد من الأوسمة والرتب العلمية. Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:2/249-250

(١٠٢) مسعود أفندي، ابن محمد أمين أفندي من بلدة بَيبازاري بجوار أنقره. ولد في (رمضان ١٢٥٩هـ ./أكتوبر ١٨٤٣م). درس على يد والده وبعض العلماء الآخرين. وتوظف في محكمة الباب وعمره تسعة عشر عاماً ثم عين قاضياً في سلستره في عام (١٢٩٢هـ ./١٨٧٥م)، ثم بعد ذلك في =رودس وطرسوس وتوقادوأسكودار وطرابلس الغرب. وبعد ذلك قاضياً للمدينة المنورة (١٣٢٧هـ ./١٩٠٩م). وتقاعد بعدها.

Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:3/383

٤٨	سليمان أفندي[١٠٥]	غرة المحرم ١٣٣٠هـ .	٧٦
٤٩	محمد سعيد أفندي[١٠٦]	غرة المحرم ١٣٣١هـ .	٧٧

=(١٠٣) محمد عزيز أفندي، ابن قاضي فلبة السيد محمد رشيد أفندي، وحفيد شيخ الإسلام باشم ـاقجي زاده. ولد في إستانبول (١٦ ذي الحجة ١٢٦٢هـ ./٥ ديسمبر ١٨٤٦م)، ودرس بها وأخذ دروساً خصوصية من علمائها، و لم يستطع المداومة على مدرسة القضاة؛ بسبب عمل والده قاضياً ينتقل من بلد لآخ ـر. وأخذ شهادة مدرسة القضاة بالاختبار (ربيع الأول ١٢٩٢هـ ./إبريل ١٨٧٥م). توظ ـف في محكم ـة الباب ملازماً وعمره خمسة عشر سنة (١٢٨٧هـ ./١٨٦٢م). ثم تدرج في الوظائف حتى صار قاض ـياً لقضاء كول بازاري ببورصه ثم قاضياً للواء فارنا (١٢٩٢هـ ./١٨٧٦م). وفي هذه الأثناء قدم خدمات كثيرة للمهاجرين المسلمين من روسيا بسبب الحرب العثمانية — الروسية. فمنح الوسام المجي ـدي م ـن الدرجة الثالثة تقديراً لتلك الجهود. وعين (في عام ١٢٩٥هـ ./١٨٧٩م) رئيساً لمجلس التمييز ببورصه، ثم قاضياً لأنقره ثم سلانيك ثم بغداد. ثم قاضياً للمدينة المنورة. إلا أنه قدم استقالته من منصبه الجديد (١ رجب ١٣٢٩هـ ./٢٨ يونيو١٩١١م)؛ بسبب عدم مقدرته الجسدية في العمل بالبلدة الطاهرة. فقبلت وتوفي بعد مدة قصيرة. Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:3/39-41

(١٠٤) الحكم السلطاني صدر في ١٤ صفر ١٣٢٩هـ .. والخطأ في (غرة جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ .) واض ـح. ولذلك فإن التاريخ الصحيح يجب أن يكون (غرة محرم ١٣٢٩هـ .). انظر الصفحة ٧٥ من السجل.

(١٠٥) سليمان آل جوقه دار، انتخب نائباً عن الشام في مجلس المبعوثان العثماني. ويبدو أن ـه لم يتوج ـه إلى إستانبول بعد أن عين مفتياً لولاية الشام بحسب الوثيقة المؤرخة في (الأول من المحرم ١٣٢٨هـ . ./١٢ يناير ١٩١٠م)، وانتخب بدلاً منه عبد الرحمن يوسف. رفعت بعض الشكاوى ضده، لكن لم تثب ـت صحتها، فعين قاضياً للمدينة المنورة (قبل ١٠ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ ./١٠ إبريل ١٩١١م) على ال ـرغم من أنه لم يتخرج من مدرسة القضاة. ومنح الوسام المجيدي من الدرجة الثالثة، وصار بعد قدوم ـه إلى المدينة المنورة ومباشرته للعمل، رئيساً للمحكمة الشرعية بها. وفي وثيق ـة مؤرخ ـة في (١٥ ش ـوال ١٣٣٠هـ ./٢٦ سبتمبر ١٩١٢م) طُلب من الباب العالي تجديد عمله في قضاء المدينة المنورة. وات ـضح من وثيقة أنه بناءً على عدم عودة قاضي المدينة المنورة فخر الدين أفندي إلى عمله من إجازت ـه، فق ـد نصب المترجم له سليمان أفندي مجدداً قاضياً لها. الأرشيف العثماني، تصنيف
BEO.3864/289776, 3868/290043, 3879/290881, 3908/293034.DH.MTV.21-1/51, 33-1/71, 33-2/44. DH.MUI.54-1/24. DH.SFR.69/212. I.TAL.472/1329.C-12
1908 Devrimi/AykutKansu.Cev.AydaErbal.-Istanbul: Iletisim yay.1995.p.416-417

الخاتمة

هذا السجل من السجلات المهمة التي تناولت تاريخ القضاء في الحجاز في فترة خمسين سنة من آخر العهد العثماني. أما الفترات السابقة لتلك الفترة والممتدة أربعمائة سنة فتحتاج إلى دراسة السجلات والوثائق الأخرى ؛ حتى نتمكن من تكوين فكرة عامة وشاملة عن تاريخ القضاء في الحجاز طيلة العهد العثماني.

ومما لا شك فيه أن توافر الوثائق والسجلات في ذلك الأرشيف يعطي الفرصة للباحثين للقيام بأعمال مماثلة في دراسة القضاء بالدولة العثمانية بصفة عامة، وقضاء الحرمين الشريفين بصفة خاصة. وهو وإن كان يحتاج إلى بذل جهود مضاعفة وصبر ومواصلة في العمل، إلا أنه سوف يثري المكتبة التاريخية.

وقد تبين مما سبق أن تعيين القضاة في مكة المكرمة والمدينة المنورة كان مبنياً على إصدار حكم سلطاني خاص، وتخصيص رواتب لهم من ميزانية مصر وجمارك جدة بموجب هذا الأمر السلطاني، وتلك المخصصات لم تتغير طيلة فترة الدراسة الممتدة خمسين سنة. كما اتضح أن القضاة في الحرمين الشريفين كانوا يعملون سنة واحدة، ثم ينتقلون إلى مواقع أخرى مهمة في الدولة العثمانية. وكان هؤلاء القضاة يحصلون على الوسام المجيدي من الدرجة الثالثة لقاء خدمة القضاء في الحرمين الشريفين. كما

=(١٠٦) محمد سعيد أفندي الشهرزوري، ابن العالم الشيخ محمد وسيم أفندي. ولد بشهر زور في العراق عام (١٢٦٥هـ ./١٨٤٩م). ودرس في بغداد وغيرها من المدن ثم توجه إلى إستانبول وحصل على الإجازة من أحمد أفندي السينوبي ودخل اختبار التدريس فحصل على الإجازة به، وصار مدرساً في جامع بايزيد عام (١٢٩٤هـ ./١٨٧٧م). وبعد حصول على الرتب العلمية عين عضواً في مجلس تدقيق المؤلفات الشرعية عام (١٢٩٨هـ ./١٨٨١م)، ثم قاضياً لمرسين ونيغده. ثم عين قاضياً للمدينة المنورة. وبناءً على الشكاوى المقدمة ضده فقد عزل منها في (الأول من جمادى الأولى ١٣٣١هـ . /٧ إبريل ١٩١٣م).

Son DevirOsmanli Ulemasi.Ibid:3/324

اتضح من السير الذاتية لبعض من هؤلاء القضاة أنهم ارتقوا في المناصب العالية في الدولة بعد قيامهم بتلك الخدمة في الحرمين الشريفين. منها منصب المشيخة الإسلامية، ومنصب قضاء إستانبول.

وإضافة إلى المعلومات المهمة التي أوردها السجل عن القضاء في الحجاز، فقد وردت فيه معلومات ثانوية مهمة، تفيد تاريخ الحجاز الحديث بعامة والبيروقراطية المتبعة في الدولة العثمانية بخاصة ولاسيما في المراسلات الإدارية وتسيير الأمور المالية بها، كما تلفت إليها أنظار الباحثين المتخصصين في التاريخ الحديث بدراستها من خلال المادة العلمية الخام في تلك السجلات. مثل: المشكلات التي نشبت بين آغاوات الحرم النبوي الشريف، ومسألة زواج الشريفات من غير الأشراف في الحجاز، وموضوع توزيع تركة الأشراف ممن لم يعقّب في مكة المكرمة والمدينة المنورة..إلخ.

ويوصي الباحث المتخصصين في التاريخ الحديث بدراسة سجلات مهمة مصر الأخرى التي تناولت موضوعات متنوعة عن تاريخ شبه الجزيرة العربية ومصر بعامة وتاريخ الحجاز بخاصة.

المراجع

أولاً: الوثائق العثمانية

A.MKT.MHM. 202/102, 306/64, 337/58, 352/39, 355/77, 390/32, 413/65, 425/16.

A.MKT.MVL.112/95.

A.MKT.NZD.299/22.

AYNIYAT DEFT.no.871.sy.22, 27, 29, 38-39, 45-46, 51, 68.

BEO. 149/11110, 495/37054., 638/47791, 663/49678, 685/51325, 790/59241, 1138/85349, 1178/88284, 1233/92430, 1251/93771, 1271/95294, 1273/95453, 1291/96761, 1453/108962, 1593/119430, 1602/120089, 1616/121145, 1766/132402, 1846/138392, 2256/169181, 3503/262676, 3645/273320, 3670/275246, 3683/276175, 3737/280240, 3750/281239. 3854/289048, 3864/289776, 3868/290043, 3879/290881, 3908/293034, 4167/312480.

C.ADL.11/697, 33/1984, 93/5610.

C.ML.68/3120.

DH.MKT. 405/67, 426/52, 636/36, 1484/84, 1527/79, 1605/102, 1810/6, 2070/31.

DH.MTV.21-1/51, 33-1/71, 33-2/44.

DH.MUI.8-5/11, 54-1/24, 81/2.

DH.SFR.69/212.

HAT.1639/27, 1640/13, 1644/1.

HR.HMS.ISO.159/37, 159/42, 159/43, 159/44, 164/21.

HR.MKT.236/66,248/51.

I.DH. 15237, 266/16583, 337/22161, 538/37397, 565/39364, 825/66441, 932/73833, 1008/79623, 1057/82999, 1080/84741, 1086/85167, 1108/86742, 1129/88212,1183/92507, 1212/94949, 1295-2/101992.

I.HUS.38/1312.Z-30, 66/1316.Ra-94.

I.ILM.3/1318.S-1, 3/1319.Za-1.

I.MBH.12/1331.Ca-23.

I.MEC.MAH.1350, 1381, 1223.

I.ML.30/1316.L-16.

I.MVL.425/18661, 412/17961, 491/22219, 25421

I.TAL. 5/1310.Ra-56, 29/1311.S-108, 34/1311.R-54, 139/1316.M-69, 157/1316.B-6, 168/1316.Za-36, 3/1319.Za-72, 288/1320.B-114, 354/1322.Za-28, 408/1324.N-104, 472/1329.C-12.

MF.MKT.65/18, 333/18.

SD.2452/36, 3075/14, 903/21, 3082/45.

Y.A.RES.8/27, 15/38, 39/3.

Y.EE.58/20.

Y.MTV. 3/82, 48/36, 50/83, 64/35, 68/111, 92/40, 169/85, 175/184, 175/222, 180/179, 184/82, 187/36, 188/37, 199/78, 213/66, 281/27.

Y.PRK.A.7/46.

Y.PRK.ASK.144/23.
Y.PRK.AZJ.25/95.
Y.PRK.BSK. 21/17, 21/25, 25/92, 32/58, 33/81, 37/60, 39/6, 39/41, 41/5, 63/48, 63/66, 65/90.
Y.PRK.MK.1/32, 1/41.
Y.PRK.MS. 2/14, 4/15, 5/11.
Y.PRK.UM. 17/26, 26/100, 292/58.

ثانياً: المراجع العربية والتركية

[١] *أشراف مكة المكرمة وأمراؤها في العهد العثماني*/إسماعيل حقي أوزون جارشلي ؛ ترجمة خليل علي مراد.- بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

[٢] *شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني في ضوء الوثائق التركية العثمانية*/محمد عبد اللطيف هريدي.- القاهرة: دار الزهراء، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

[٣] *صرة أهالي مكة المكرمة*/سهيل صابان.- **الـ . . ـدارة**.- ع٣، س٣٤ (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

[٤] *مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز: مكة المكرمة والمدينة المنورة: في الفترة من ١٢٨٣ إلى ١٢٩١هـ (الدفتر رقم ٨٧١)*/ترجمة وتعليق سهيل صابان.- جدة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

[٥] *مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الأرشيف العثماني: دفتر العينيات رقم ٨٧٣ (١٢٨٣-١٢٩١هـ/١٨٦٦-١٨٧٥م) الدفتر رقم ٨٧٣*/ترجمة وتعليق سهيل صابان.- الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

[٦] *مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا*/سهيل صابان.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

[٧] *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية* /سهيل صابان.- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

[٨] *المعجم الوسيط* /إبراهيم أنيس وزملاؤه.- ط٢.- القاهرة : دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٣م.

[٩] *المكاييل والموازين الشرعية* /علي جمعة محمد.— ط٢.- القاهرة : دار القدس، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

[١٠] 1908 Devrimi/AykutKansu.Cev.AydaErbal.-Istanbul: Iletisim yay.1995

[١١] OsmanliDevletindeMahkemelerveKadilikMuessesesineDairLiteraturTahlilive Bibliyografya/EkremBugraEkinci.-**TurkiyeArastirmalariLiteraturdergisi**.- Vol.3, No.5 (2005).pp.417-439

[١٢] Osmanlilarda Nisan veMadalya/T.NejatEralap [Turkler/YeniTurkiyeAnsiklopedisi .-Ankara: 2002: 13/683-686]

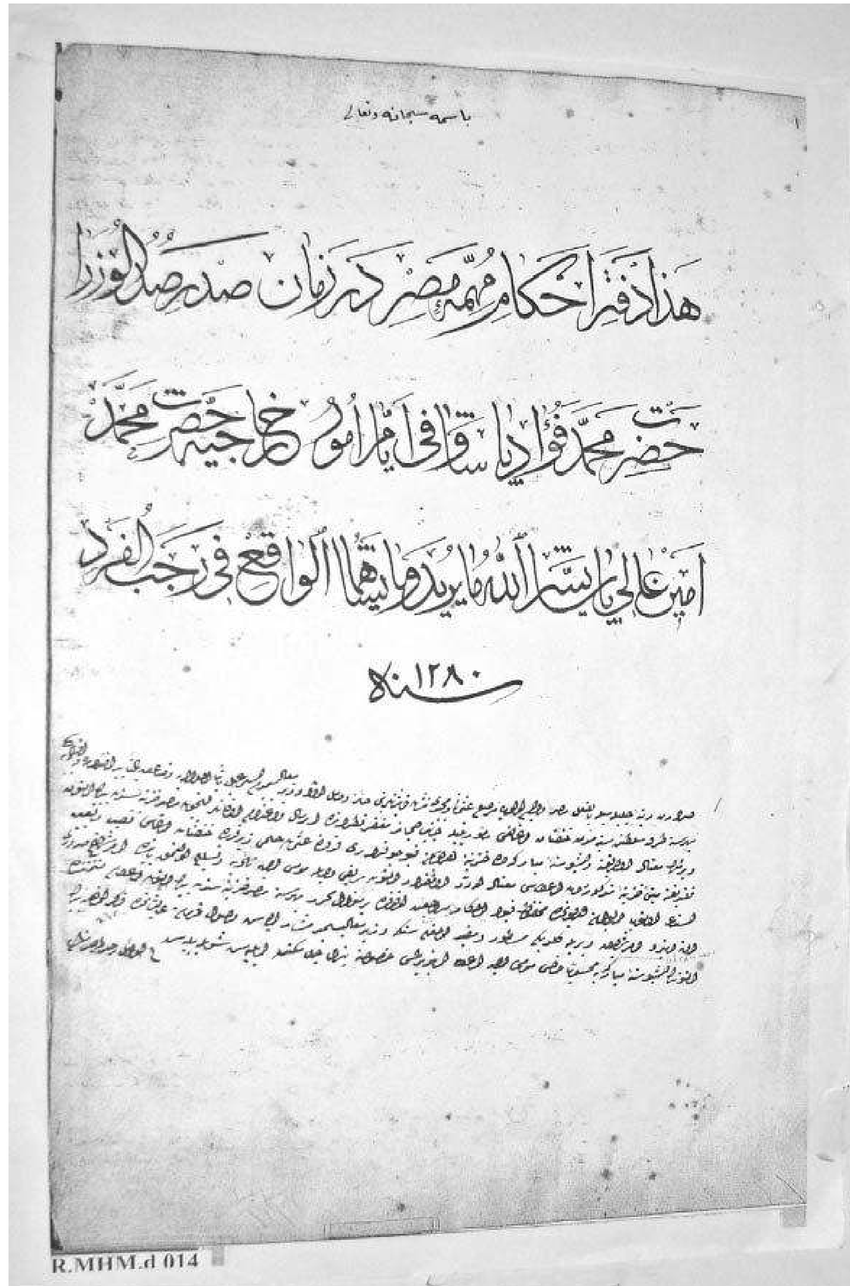
[١٣] OsmanliTarihDeyimleriveTerimleriSozlugu/Mehmet ZekiPakalin.- Istanbul: MEB.1993.

[١٤] OsmanliTarihLugati/MidhatSertoglu.-Istanbul: EnderunKitabevi, 1986.

[١٥] Son DevirOsmanliUlemasi/SadikAlbayrak.- Istanbul: BuyuksehirBelediyesi, 1996

[١٦] TanzimatArifesindeKadilik-NaiplikKurumu/HamiyetSezerFeyzioglu, SeldaKilic.-**Ankara universitesiDilveTarih-CografyafakultesiTarihbolumuTarihArastirmalaridergisi**. Vol.24. No.38 (2005).pp.31-53

صور بعض صفحات سجل "دفاتر مهمة مصر رقم ١٤"



باسمه سبحانه وتعالى

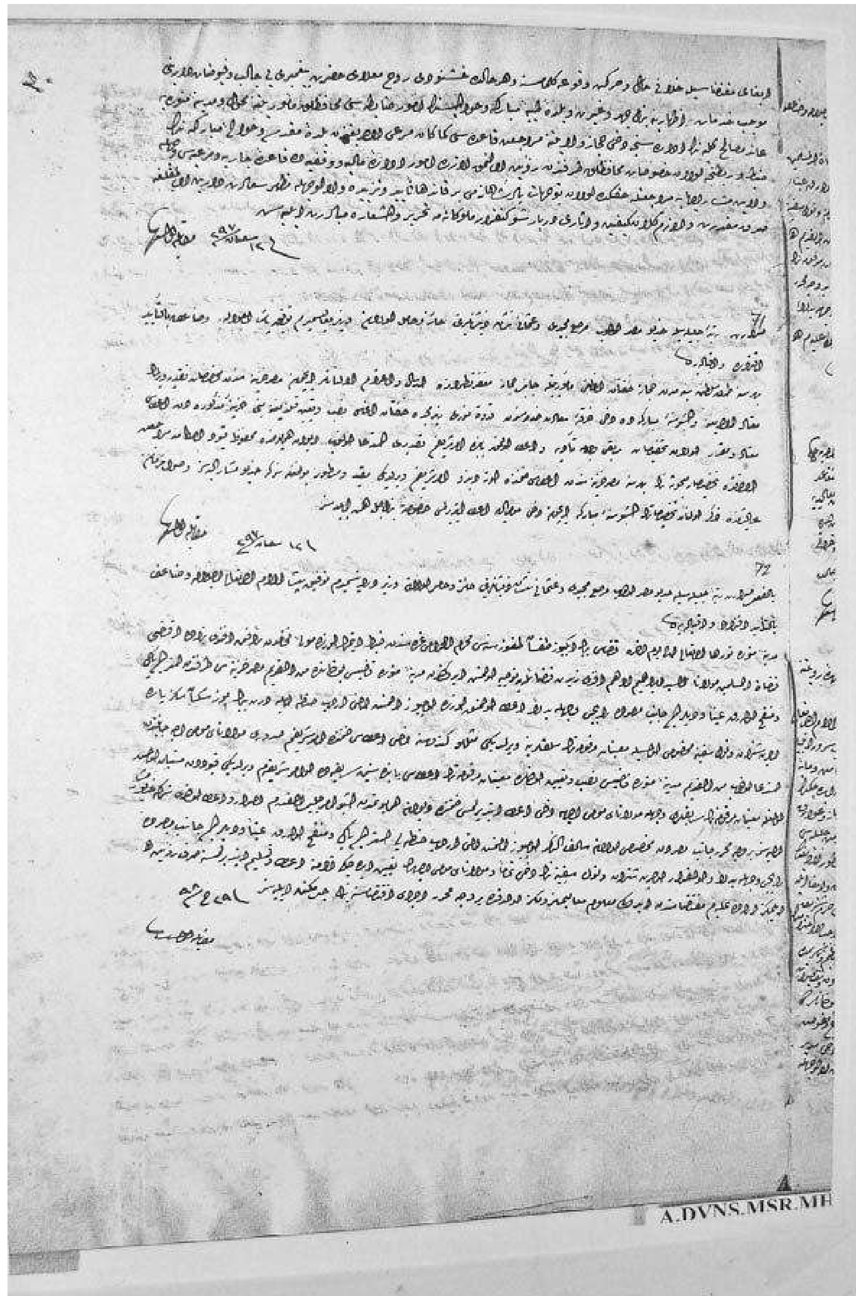
هذا دفتر احكام مهمه مصر در زمان صدر صدور الوزرا
حضرت محمد فؤاد پاشا ثانياً وفي ايام امور خارجيه حضرت محمد
امين علي پاشا يسر الله ما يريدوا ما يشاها الواقع في رجب الفرد
سنه ١٢٨٠

R.MHM.d 014

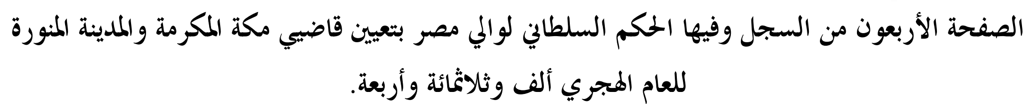
الصفحة الأولى من سجل دفاتر مهمة مصر رقم ١٤ في الأرشيف العثماني



الصفحة الخامسة من السجل وفيها الحكم السلطاني لوالي مصر بتعيين قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة للعام الهجري ألف ومائتين وثلاثة وثمانين.

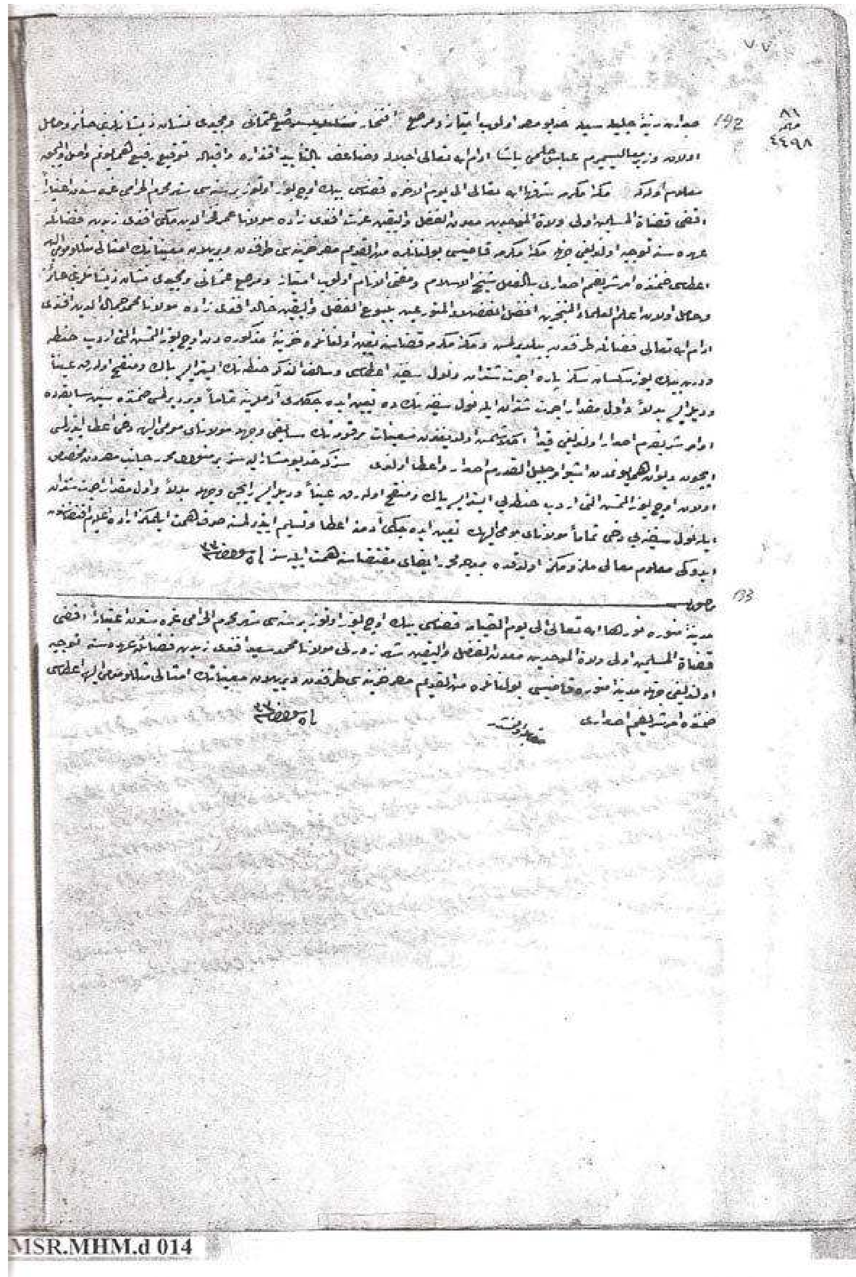

A.DVNS.MSR.MH

الصفحة الثلاثون من السجل وفيها الحكم السلطاني لوالي مصر بتعيين قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة للعام الهجري ألف ومائتين وتسعة وتسعين.



A.DVNS.MSR

الصفحة الأربعون من السجل وفيها الحكم السلطاني لوالي مصر بتعيين قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة للعام الهجري ألف وثلاثمائة وأربعة.



الصفحة الأخيرة (السابعة والسبعون) من السجل وفيها الحكم السلطاني لوالي مصر بتعيين قاضيي مكة المكرمة والمدينة المنورة للعام الهجري ألف وثلاثمائة وواحد وثلاثين.

The judges of the Hejaz as reflected in the registry no. 14 from Misir Muhimme Defteri in the Ottoman archives (Rajab 1280 – 5th Shawal 1330 A. H./ Dec. 1863- 17th Sept. 1912)

Dr. Suheyl Sapaṇ
Department of History, College of Arts
King Saud University

(Received 18/9/1432H; accepted for publication 15/1/1433H)

Abstract. The judges of the Hejaz as reflected in the registry no. 14 from Misir Muhimme Defteri in the Ottoman archives (Rajab 1280 – 5th Shawal 1330 A. H./ Dec. 1863- 17th Sept. 1912).

This paper deals with the Judges of the Hejaz according to one of the registries in the ottoman archives: the classification of Egypt commission books which i.e. registry no. 14 dealing with some financial matters of the two holly mosques which includes some data about money specified from the Egyptian treasury to the Hejaz in three categories: allowances of the judges in holly Makkah and Almadinah Almunwarah, allowances of the Surrah procession trusties and allowances for Agha Alkhuftan. It also deals with other important issues such as: allowances for the Aghawat in Almadinah especially after some problems erupted between them, the distribution of the Ashraf inheritance who did not leave inheritors after them, restrictions on its judges in marrying Ashraf women to others, the orders of appointing some sheikhs in Almadinah Haram and the issue of carrying and lighting the first and the second candelabra in the tribune.

Some characteristics have distinguished this registry: listing the names of the appointed judges in the Hejaz for fifty years, the funds designated for them from Egypt or Jeddah customs, the dates of their appointments in the Hejaz judiciary by special sultanic order which reflects the perspective of the Ottoman state towards the Hejaz judiciary and the attention which it paid to it. The paper also provided a list with names of the judges in Makkah and Madinah, the dates of their appointments and the biographies for some of them.